ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Waist Journal for Human Sciences

Journal Homepage: https://wjfh.uowasit.edu.iq/index.php/wjfh/en

Research article

Power Dynamics between Centralization and Regional Administration in the Islamic State: An Analytical Study of the Evolution of Political Systems

Asst. Lect. Hussein Atshan Naeemah

General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate, Dhi Qar, Iraq

ARTICLE INFO

Keywords: political centralization, regional administration, diwans, kharāj

***Correspondence author*:**

haederhhhh44@gmail.com

Received: 20 **March** 2026
Revised: 26 July 2026
Accepted: **27 July** 2026
Published: 01 **November** 2026

1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences, Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

***Cite*:**

Naeemah, H. A. (2026). Power Dynamics between Centralization and Regional Administration in the Islamic State: An Analytical Study of the Evolution of Political Systems. Wasit Journal for Human Sciences, 22(4/Pt1). https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss4/Pt1.1795

ABSTRACT

This study examines the dynamics of power between the caliphal center and the provinces, focusing on the dialectical relationship between administrative centralization and the regions' inclination toward autonomy. It analyzes the mechanisms of central control—such as the postal system, the military, and the kharāj (land tax)—and traces structural transformations from strict centralization during the Umayyad and early Abbasid periods to a more confederal form of decentralization. The study employs a historical-institutional analytical framework alongside content analysis, with a critical evaluation of primary sources.

ديناميكيات السلطة بين المركزية والإدارة الإقليمية في الدولة الإسلامية: دراسة تحليلية لتطور النظم السياسية

م.م. حسين عطشان نعيمه
المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار، ذي قار، العراق

المُستخلص

تتناول هذه الدراسة ديناميكيات السلطة بين مركز الخلافة والأقاليم، مركزة على الجدلية بين المركزية الإدارية والنزوع الإقليمي نحو الاستقلال الذاتي. تحلل آليات السيطرة المركزية كالبريد والجيش والخراج، وتتتبع التحولات الهيكلية من المركزية الصارمة في العصرين الأموي والعباسي الأول إلى اللامركزية الكونفدرالية. تعتمد منهجية التحليل المؤسسي التاريخي وتحليل المضمون، مع نقد المصادر الأولية.

الكلمات المفتاحية: المركزية السياسية، الإدارة الإقليمية، الدواوين، الخراج.

المقدمة

تعد دراسة ديناميكيات السلطة في الدولة الإسلامية عبر مراحلها التاريخية المختلفة مدخلاً إبستمولوجياً بالغ الأهمية لفهم الكيفية التي استطاعت بها هذه الدولة بناء كيان إمبراطوري عابر للقارات والمجتمعات، حيث مثلت الجدلية بين "دار الخلافة" كمركز سياسي وروحي وبين "الأقاليم" كأطراف جغرافية متنوعة، المختبر الحقيقي لتطور الفكر الإداري والسياسي في الإسلام؛ فهذه العلاقة لم تكن مجرد علاقة تبعية إدارية بسيطة، بل كانت تفاعلاً بنيوياً معقداً تحكمه ضرورات السيطرة المالية والعسكرية من جهة، وتحديات التنوع الثقافي والجغرافي من جهة أخرى، مما أدى إلى ولادة نظام "ديواني" متطور حاول التوفيق بين المرجعية العقدية الحاكمة وبين الأدوات السلطوية المقتبسة من الحضارات الساسانية والبيزنطية، وهو ما نلمسه في تطور مؤسسات الخراج والبريد والجند كأدوات سيادية لتعريف المركزية. إن انتقال الدولة من بساطة العهد النبوي والراشدي إلى تعقيدات العصر الأموي، ثم إلى الطور المؤسسي العباسي، يكشف عن مسار من "الاستجابة والتحدي"؛ حيث فرض اتساع الرقعة الجغرافية تحولات هيكلية عميقة في مفهوم السيادة، جعلت من "المركز" مفهوماً يتجاوز الجغرافيا ليصبح ثقلاً قانونياً ورمزياً يمنح الشرعية للأطراف، وهو ما مهد الطريق لاحقاً لظهور نوع من "اللامركزية الضرورية" أو النظام الكونفدرالي الذي حفظ بقاء الدولة كوحدة حضارية موحدة رغم التفتت السياسي الفعلي في الأقاليم. إن هذا التفاعل الديناميكي لم يكن مجرد صراع على القوة، بل كان صياغة لنموذج سياسي فريد استطاع دمج الموالي والعناصر غير العربية في صلب البنية الإدارية، مما حول التحديات العرقية إلى فرص للنمو المؤسسي، ومع ذلك فإن اختلال التوازن في توزيع الموارد المالية (الخراج) بين المركز والأطراف ظل يمثل التهديد الوجودي الذي أدى في نهاية المطاف إلى سقوط دول وظهور أخرى، مما يجعل من دراسة هذه ديناميكيات ضرورة لفهم المسارات التاريخية التي شكلت النظم السياسية في المشرق والمغرب الإسلامي على حد سواء.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في التوتر البنيوي القائم بين طموح "المركز" في فرض هيمنة إدارية ومالية مطلقة لضمان وحدة الدولة الإسلامية، وبين "الأطراف" التي مالت نحو الاستقلال الذاتي نتيجة البعد الجغرافي والتعقيدات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، مما أدى إلى تحولات هيكلية عميقة في طبيعة الحكم أثرت على استقرار الدولة وديمومتها. ويمكن صياغة هذه المشكلة من خلال التساؤلات الآتية:

1. كيف ساهم تأسيس نظام الدواوين في تعريف "المركز" سياسياً وجغرافياً وتثبيت دعائم السلطة المركزية في مواجهة الأقاليم؟
2. ما هي الآليات الرقابية والمالية (مثل البريد والخراج) التي اعتمدها المركز للحفاظ على وحدته، وما هي طبيعة تحديات الاستقلال التي واجهتها الأطراف؟
3. كيف أدى التوسع الجغرافي والتعقيد الاجتماعي إلى فرض "اللامركزية الضرورية" وتحول الدولة من النظام الموحد إلى النظام الكونفدرالي؟
4. ما هو الأثر السياسي والاقتصادي للخلل في توازن القوة بين المركز والأطراف على استقرار النظم السياسية وسقوط الخلافات المركزية؟

فرضيات البحث

بناءً على مشكلة البحث وتساؤلاته، يسعى هذا البحث لاختبار الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة طردية بين كفاءة التنظيم المؤسسي (نظام الدواوين) وقدرة المركز على ممارسة السيادة الفعلية وتعريف نفسه كمرجعية وحيدة للأقاليم.
2. إن ضعف كفاءة آليات السيطرة (البريد والجيش) في الأقاليم البعيدة كان المحرك الأساسي لنشوء نزعات الاستقلال الذاتي وتآكل الشرعية المركزية.
3. التحول نحو النظام الكونفدرالي في العصر العباسي الثاني لم يكن خياراً سياسياً إرادياً، بل كان "ضرورة هيكلية" ناتجة عن عدم قدرة الأدوات المركزية على تغطية المجال الجغرافي الشاسع.
4. يؤدي اختلال التوازن في توزيع الموارد المالية (الخراج) واستئثار الأطراف بها إلى تقويض الاستقرار السياسي للمركز، مما يعجل بانهيار الدولة المركزية وبروز كيانات سياسية محلية بديلة.

أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تقدم تحليلاً معمقاً لديناميكيات القوة في التاريخ الإسلامي بمنظور مؤسسي حديث، يتجاوز السرد التاريخي الوصفي إلى التحليل السياسي الذي يربط بين البنية الإدارية والاستقرار الجيو سياسي. وتبرز أهمية البحث في توضيح كيف ساهمت الأدوات الإدارية (مثل البريد والخراج) في إطالة عمر الدول المركزية رغم التحديات الجغرافية، وكيف يمكن لدروس الماضي في إدارة العلاقة

بين المركز والأطراف أن توفر رؤى معاصرة حول تحديات اللامركزية وبناء الدولة في المجتمعات الإسلامية الحديثة. كما يكتسب البحث أهمية علمية من خلال ربطه بين المتغيرات الاقتصادية (إيرادات الأقاليم) والنتائج السياسية (سقوط الدول)، مما يوفر مادة علمية رصينة للباحثين في مجالات العلوم السياسية والتاريخ الإداري.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الآتية:

1. تحليل الجذور التأسيسية للعلاقة بين دار الخلافة والأقاليم وفهم كيفية نشوء "المركزية الإدارية" عبر نظام الدواوين.
2. استعراض وتقييم الوسائل التقنية والعسكرية التي استخدمها المركز للحفاظ على وحدة الدولة في مواجهة نزعات الانفصال.
3. رصد وتحليل التحولات الهيكلية التي طرأت على نظام الحكم مع الانتقال من المركزية الصارمة إلى اللامركزية والكونفدرالية.
4. تقييم التداعيات الاقتصادية والسياسية الناتجة عن التفاعل بين المركز والأطراف وتأثيرها على دورات صعود وهبوط الدول الإسلامية.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على معايير منهجية من خلال تبني نهج "التحليل المؤسسي التاريخي" (Historical Institutionalism) و"تحليل المضمون السياسي" (Political Content Analysis). تقوم المنهجية على تتبع نشأة المؤسسات السياسية وتطورها كمتغيرات مستقلة تؤثر في استقرار النظام السياسي، مع الالتزام بدقة عزل المتغيرات (مثل كفاءة الجباية، سرعة البريد، وقوة الجيش المركزي) وقياس أثرها على "الاستقرار السياسي" كمتغير تابع. كما تلتزم الدراسة بمبادئ "الموثوقية والصدق" عبر التثليث المنهجي الذي يجمع بين نقد المصادر التاريخية الأولية والتحليل الإحصائي المقارن للبيانات المالية والجغرافية، مما يضمن وصولاً علمياً لنتائج قابلة للتعميم في سياق فهم النظم السياسية الكبرى.

مناهج البحث

يستخدم البحث حزمة متكاملة من المناهج العلمية:

1. **المنهج التاريخي:** لاستعادة الوقائع المتعلقة بنشأة الدواوين ونقد المادة التاريخية للتأكد من صحتها الزمانية والموضوعية.
2. **المنهج الوصفي التحليلي:** لتفكيك الفلسفة الإدارية الكامنة وراء قرارات المركز وتوجهات الولاة نحو الاستقلال الذاتي.
3. **المنهج المقارن:** للمفاضلة بين النماذج الإدارية في العصور الأموية والعباسية ورصد نقاط التحول الهيكلي.
4. **المنهج الإحصائي:** عبر جداول تحليلية تقيس إيرادات الخراج وتوزع القوى العسكرية، مما يوفر قاعدة بيانات مادية تدعم الاستدلال التاريخي.

المبحث الأول: التأسيس المؤسسي للعلاقة بين المركز والأطراف (من العهد الراشدي إلى نهاية العصر الأموي)

المطلب الأول: الجذور الفكرية والنظم السابقة: التأثير الفارسي والبيزنطي والتأصيل الإسلامي

شكّل عهد الخليفة عمر بن الخطاب نقطة تحول جذرية في مفهوم الإدارة الإسلامية، حيث انتقلت الدولة من بساطة التنظيم القبلي الذي كان سائداً في الجزيرة العربية إلى تعقيد النظام الإمبراطوري الذي يتطلب آليات دقيقة لضبط الموارد وتنظيم العلاقة بين المركز والأقاليم (المعايطة، 2015، ص 45). غير أنه لا يمكن فهم هذا التحول دون العودة إلى النظم الإدارية السابقة التي استفاد منها المسلمون، وفي مقدمتها النظم الفارسية الساسانية والبيزنطية، وذلك لأن بناء أي نظام إداري لا يحدث في فراغ تاريخي، بل هو نتاج تراكمي للتجارب الإنسانية السابقة التي تُقتبس وتُعدّل وتُطوّر بما يتناسب مع الظروف الجديدة.

وهنا تبرز أهمية الرجوع إلى المصادر الإسلامية الأولى التي دوّنت هذه النظم، وفي مقدمتها كتاب "الوزراء والكتاب" للجهشياري (ت 331هـ)، الذي يُعد أقدم مصدر شامل يوثق نشأة الدواوين وتطورها منذ العصر الراشدي حتى بدايات العصر العباسي، ويتميز بأسلوبه القصصي التحليلي الذي يكشف عن كيفية انتقال النظم الفارسية والبيزنطية إلى الدولة الإسلامية، مما يجعله مرجعاً أساسياً لا غنى عنه لفهم الجذور الفكرية للإدارة المركزية. وقد أشار الجهشياري (1938، ص 45–47) إلى أن فكرة "التدوين" و"الدواوين" تعود إلى أصول فارسية بحتة، حيث كان للأكاسرة دواوين تضبط شؤون الجند والخراج والرسائل، وكانت هذه الدواوين تُعرف بأسماء مثل "ديوان الجند" (الذي يسجل أسماء المقاتلين وأعطياتهم)، و"ديوان الخراج" (الذي يدير إيرادات الأراضي)، و"ديوان الرسائل" (الذي يتولى المراسلات الرسمية)، و"ديوان الخاتم" (الذي يضمن صحة الوثائق بختم الملك). وقد نقل العرب هذه المفاهيم بعد الفتوحات الإسلامية عندما احتكوا بالحضارة الفارسية في العراق والعجم، حيث وجدوا نظاماً إدارياً متطوراً قادراً على إدارة إمبراطورية شاسعة تمتد من حدود الهند إلى البحر المتوسط.

كما يُعد كتاب "الخراج وصناعة الكتابة" لقدامة بن جعفر (ت 337هـ) من المصادر الفريدة في هذا المجال، إذ يجمع بين الوصف الإداري والإحصاء المالي الدقيق، ويضع جداول تفصيلية لإيرادات الخراج وتوزيعها على الأقاليم، مما يوفر مادة كمية تدعم التحليل الاقتصادي للعلاقة بين المركز والأطراف، وهو ما يميزه عن غيره من الكتب التاريخية البحتة. وقد أكد قدامة بن جعفر (1981، ص 67) أن "العرب أخذوا الدواوين عن الفرس، كما أخذوا عنهم صناعة الكتابة والرسوم السلطانية، وزادوا عليها ما اقتضته أحكام شريعتهم من العدل والإنصاف". هذا النص مهم جداً لأنه يوضح أن عملية الاقتباس كانت واعية ومدروسة، وليست مجرد تقليد أعمى، بل اقترن بها تطوير وإضافة من منظور إسلامي.

ومن جهة أخرى، يمثل كتاب "الأحكام السلطانية" للماوردي (ت 450هـ) قمة التنظير السياسي في الفقه الإسلامي، حيث يحلل العلاقة بين الخليفة والولاة والإمارات المستكفة، ويؤطر مفاهيم "التبعية الرمزية" و"الولاية الكبرى" التي تشكل محوراً رئيساً في هذا البحث. وقد أضاف الماوردي (1989، ص 128) بعداً شرعياً مهماً حين فرق بين الخراج والعشور والجزية، مؤكداً أن الخراج ليس جزية على الرقبة بل ضريبة

على الأرض تتبع الأرض لا صاحبها، مما يعكس فهماً عميقاً للفلسفة المالية للإدارة الإسلامية التي استفادت من النماذج السابقة وطورتها لخدمة العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، لا ينبغي إغفال التأثير البيزنطي أيضاً، خاصة في الشام ومصر، حيث كان للروم نظام إداري متقدم في الولايات الشرقية، استفاد منه معاوية بن أبي سفيان عندما كان والياً على الشام، ثم عندما أصبح خليفة، كما سيأتي في المطلب الثالث. فقد أشار المقريزي (2002، ج1، ص 367) – وهو مؤرخ موسوعي استفادت منه الدراسة في كتابه "المواعظ والاعتبار" الذي يوثق خطط المدن ونظمها الإدارية – إلى أن معاوية استعان بموظفين روم في دواوينه، خاصة في ديوان الخراج والبريد.

وبذلك، يمكن القول إن الجذور الفكرية للنظام الإداري الإسلامي تمثل توليفة فريدة بين ثلاثة عناصر: (أ) المقومات العربية القبلية التي كانت تقوم على الشورى والولاء للقبيلة، (ب) التجارب الإمبراطورية السابقة (الساسانية والبيزنطية) التي قدمت نماذج جاهزة للتنظيم المالي والعسكري، (ج) التأصيل الشرعي الإسلامي الذي أضفى عليها شرعية دينية وأخلاقية، وجعل العدالة وعدم إجهاد الرعية مبدأين أساسيين في الجباية والإنفاق. وقد تجسدت هذه التوليفة في قرارات عمر بن الخطاب التاريخية، مثل قراره بعدم توزيع أراضي السواد في العراق على المقاتلة وتركها بيد أصحابها الأصليين مقابل خراج سنوي (البلاذري، 1957، ص 267) – والبلاذري في "فتوح البلدان" يعد مصدراً رئيساً لدراسة أنظمة فتح الأراضي وتوزيع الخراج، ويمتاز بجمع روايات متعددة حول كل واقعة – وهو قرار استوحى فكرته من النظم الفارسية في استمرار زراعة الأرض من قبل الفلاحين الأصليين مع دفع ضريبة، لكنه أضاف إليه بعداً إسلامياً يتمثل في جعل هذه الأراضي "وقفاً" للأمة الإسلامية جمعاء، وليس ملكاً للخليفة أو للمقاتلة. وهذا يعني أن الريع الزراعي يعود بالفائدة على جميع المسلمين في الأجيال القادمة، وليس فقط على الجيل الذي فتح الأرض. وقد أكد ابن زنجويه (1986، ص 345) – وهو من أوائل من ألف في "الأموال" والخراج، ويتميز بجمع نصوص الخلفاء الراشدين في السياسات المالية – أن عمر قال: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما فتحت سواد العراق إلا عنوة، ثم جعلته فيئاً بين المسلمين"، وهذا يدل على أن القرار كان محل تفكير واجتهاد، وليس مجرد نقل حرفي.

كما استفاد عمر من خبرات الصحابة ذوي المعرفة بالنظم السابقة، مثل المغيرة بن شعبة وعمرو بن العاص، اللذين كانا على دراية بالنظام الفارسي والبيزنطي بسبب احتكاكهما بهذه المناطق قبل الإسلام أو في بداية الفتوحات (ابن سعيد المغربي، 1955، ص 89). وكذلك استعان ببعض أهل الكتاب من أهل الخبرة في الشؤون المالية، خاصة في ديوان الخراج (سعداوي، 1953، ص 34). وهذه البراغماتية في توظيف الكفاءات غير المسلمة في المجالات الإدارية غير الحساسة دينياً كانت سمة مميزة للإدارة الإسلامية في مرحلة التأسيس، مما سهل عملية الانتقال من النظم القديمة إلى النظم الجديدة دون صدمة أو انقطاع. وقد سجل الطبري (1960، ج3، ص 234) – والطبري في "تاريخ الرسل والملوك" يعد المرجع الأوسع في أحداث العصر الراشدي والأموي، ويمتاز بمنهجية التوثيق بالأسانيد، مما يجعله مصدراً معتمداً في تحليل قرارات الخلفاء – أن عمر كان يطلب من الولاة أن يرفعوا إليه تقارير دورية عن أحوال الأقاليم، مما جعل المدينة المنورة تتحول إلى عقل مدبر لإمبراطورية مترامية الأطراف. هذا التحول من التنظيم القبلي البسيط إلى النظام الديواني المعقد لم يحدث بين ليلة وضحاها، بل

تطلب سنوات من التجربة والخطأ، واجتهادات مستمرة من قبل الخلفاء والولاة والعلماء. وقد أسهم هذا التوزيع المركزي للموارد في ضمان العدالة ومنع نشوء مراكز قوى محلية كانت ستتنافس مع الخلافة (الدوري، 1974، ص 45).

غير أنه من المهم التأكيد، بناءً على ملاحظات المحكمين، أن بداية الدواوين وإن كانت فكرتها فارسية في الأصل، إلا أن تطبيقها في الدولة الإسلامية وتطويرها كان إنجازاً إدارياً عربياً إسلامياً بامتياز، فقد حوَّل عمر والولاة من بعده هذه الفكرة الفارسية إلى مؤسسة حية تعكس قيم العدل والمساواة والكفاءة. لذلك، فإن القول بأن "الخليفة عمر هو من أرسى فكرة الدواوين" صحيح من حيث الممارسة الفعلية والتطبيق المنهجي، ولكن يجب أن يقترن بهذا القول إقرار بأن "الفكرة نفسها تعود إلى أصول فارسية"، وهذا لا ينتقص من عبقرية عمر، بل يظهر حكمته في الاستفادة من تجارب الأمم السابقة. وقد عبر ابن خلدون (2000، ص 147–148) – و"مقدمة ابن خلدون" تُعد عملاً تأسيسياً في فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع السياسي، حيث حلل عوامل قيام الدول وسقوطها، وعلاقة المركز بالأطراف وفق نظريته في العصبية، مما يجعلها إطاراً نظرياً معاصراً لفهم ديناميكيات السلطة في الدولة الإسلامية – عن هذه الحقيقة بقوله: "إن الدول إنما تأخذ نظمها من الدول السابقة لها إذا كانت على شاكلتها في الحضارة، والعرب لما غلبوا على الدول الفارسية والرومانية وأخذوا ملكهم، انتقلت إليهم نظمهم في الوزارة والكتابة والحجابة وغيرها". وبذلك يزول التناقض الظاهري بين الرأيين، ويتحقق الفهم العلمي المتكامل لأصل الدواوين في الإسلام.

ويلاحظ أن طبيعة عملية الاقتباس الحضاري التي قامت بها الدولة الإسلامية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، ويكشف أيضاً عن عمق الفجوة بين النظرة السطحية التي ترى أن المسلمين "نقلوا" النظم الفارسية والبيزنطية بحذافيرها، وبين الحقيقة التاريخية التي تظهر أن عملية النقل كانت مصحوبة بعملية "تأصيل إسلامي" جوهري. فمن الواضح أن العناصر الهيكلية الأساسية للدواوين (ديوان الجند، ديوان الخراج، نظام البريد، نظام الخاتم) لم تكن ابتكاراً إسلامياً خالصاً من العدم، بل كانت موجودة في النظم الإمبراطورية السابقة، وخصوصاً الفارسية منها، وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه المحكمون من أن "فكرة الدواوين تعود إلى أصول فارسية بحتة". ومع ذلك، فإن التميز الإسلامي لم يكن في اختراع المؤسسات من الصفر، بل في تعديل فلسفتها ومعايير تشغيلها، وهو ما نراه بوضوح من خلال ما يمكن تسميته "درجة التعديل الإسلامي". فبينما كان العطاء في النظام الفارسي يعتمد على المنزلة لدى الملك والقوة العسكرية والولاء الشخصي، جعله عمر بن الخطاب مرتبطاً بـ "السابقة في الإسلام" و"القرابة من النبي" و"المشاركة الفعلية في الفتوحات" (الماوردي، 1989، ص 128)، وهذا تحول جوهري لأنه غير مبدأ توزيع الثروة من أساسه. والأهم من ذلك هو نظام الخراج الذي حصل على درجة عالية من التعديل الإسلامي، حيث تحول من مجرد ضريبة جبائية تذهب إلى خزائن الملك، إلى نظام يراعي العدالة الاجتماعية ويحافظ على حقوق أصحاب الأرض الأصليين، ويجعل الأرض "فيئاً" للأمة الإسلامية جمعاء، وليس ملكاً للخليفة أو لجيش الفتح (أبو يوسف، 2010، ص 23). هذا التحول في "القيم" و"المعايير" هو الذي جعل النظام الإسلامي فريداً رغم تشابهه الشكلي مع سابقيه.

ويلاحظ أيضاً أن اللغة العربية لم تكن لغة الإدارة الرسمية في البداية، مما يعكس واقعاً عملياً حيث استمر الموظفون الفرس والروم في أعمالهم لفترة، وهذا يدل على أن الدولة الإسلامية لم تكن متعصبة للعروبة على حساب الكفاءة، بل كانت براغماتية في مرحلة التأسيس، ثم عملت

على تعريب الدواوين لاحقاً في عهد عبد الملك بن مروان كأداة لتعزيز المركزية وتوحيد الهوية (سعداوي، 1953، ص 51). أما المرجعية الشرعية ومعايير التوظيف فهما المجالان اللذان حدث فيهما تغيير جذري، حيث انتقلت السيادة من الملك أو الإمبراطور إلى الشريعة الإسلامية، وأصبحت الكفاءة والتقوى هما المعياران الأساسيان للتوظيف، مع جواز الاستعانة بغير المسلمين في المناصب الفنية غير الحساسة، وهذا كان تطوراً كبيراً مقارنة بالأنظمة السابقة التي كانت تعتمد على الوراثة والولاء الشخصي. إن هذا التحليل يثبت أن الاعتماد على المصادر الإسلامية الأساسية – كتلك التي تم التطرق إليها (الجهشياري، قدامة بن جعفر، الماوردي، ابن خلدون، الطبري، البلاذري، المقريزي) – لم يكن مجرد استشهاد شكلي، بل هو ضرورة منهجية لفهم عمليات "التأصيل الإسلامي" للنظم الإدارية، التي أعادت هيكلة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبين المركز والأطراف، على أسس من العدالة والكفاءة والشرعية الدينية (الدوري، 2007، ص 145). وهذا ما يفسر قدرة هذا النظام على الاستمرار والتطور لقرون طويلة، رغم التحديات الهائلة التي واجهها، لأن جذوره كانت قوية ومتجذرة في مبادئ ثابتة مع قدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.

المطلب الثاني: ديوان الجند والخراج: آليات الضبط المالي والعسكري في عهد عمر بن الخطاب

يعد إنشاء ديوان الجند وديوان الخراج في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (13–23 هـ / 634–644 م) الحدث المؤسس للنظام الإداري في الدولة الإسلامية، حيث انتقلت الدولة من الاعتماد على العلاقات القبلية والمصاهرة إلى الاعتماد على السجلات المكتوبة واللوائح المنظمة، وهو ما يعكس تحولاً من "الدولة الشخصية" إلى "الدولة المؤسسية" وإن كانت في بداياتها. فقد استشعر عمر بن الخطاب، بعد الفتوحات الكبرى في العراق والشام ومصر وفارس، أن الأموال والغنائم التي تتدفق على المدينة المنورة تحتاج إلى نظام دقيق لتسجيلها وتوزيعها، وإلا ستؤدي إلى الفساد والصراعات بين المسلمين **(المعايطة، 2015، ص 56)**. وقد أشار **البلاذري (1957، ص 267)** إلى أن عمر استشار الصحابة في أمر ديوان الجند، فأشار عليه الوليد بن هشام بن المغيرة، وقد رأى دواوين الشام التي كتبها الروم، فأعجبه ذلك، وقال: "ما أحسن هذا، ثم أمر بكتابة الديوان". هذا النص مهم لأنه يوضح أن فكرة الديوان استفيدت من الروم (البيزنطيين) أيضاً، وليس فقط من الفرس، مما يؤكد التعددية في مصادر الاقتباس. وقد أسند عمر كتابة الديوان إلى عاقل بن أبي عاقل أحد بني فهر، وأكيدر بن عبد الملك الكندي، وغيرهما من الكتاب **(الجهشياري، 1938، ص 48)**. وقد سجل الديوان أسماء المقاتلين من العرب الذين شاركوا في الفتوحات، ورتبوا في طبقات حسب السابقة في الإسلام: فكانت البداية بمن أسلم قبل الفتح (المهاجرون والأنصار)، ثم من أسلم يوم الفتح، ثم من أسلم بعد ذلك، ثم من شارك في معارك اليرموك والقادسية وغيرها. وكان العطاء يختلف حسب الطبقة: فكان للبدريين (من شهد غزوة بدر) 5000 درهم أو 500 دينار، وللمهاجرين والأنصار الذين لم يشهدوا بدراً 4000، وهكذا **(الماوردي، 1989، ص 128–129)**. وقد أضاف عمر أيضاً معيار "القرابة من النبي" فزاد في عطاء العباس بن عبد المطلب عم النبي، وأهل بيته، تقديراً لمكانتهم، وإن كان هذا القرار محل نقاش بين الفقهاء، لكنه يعكس البعد السياسي في توزيع العطاء لاستمالة القبائل القوية. وقد أكد **ابن زنجويه (1986، ص 289)** أن ديوان الجند كان يُجدد كل سنة، ويُضاف إليه من بلغ الحلم من أبناء المقاتلين، ويُحذف منه من مات. وهذا يعني أن النظام كان ديناميكياً وليس جامداً، مما سمح بتجديد

الدماء في الجيش باستمرار. أما ديوان الخراج، فقد كان أكثر تعقيداً، لأنه لم يتعلق فقط بتوزيع الأموال، بل بجبايتها من الأراضي المفتوحة. وقد وضع عمر القواعد التالية للخراج: (أ) أن الأرض التي فتحت عنوة (بالقوة) وتركها عمر بيد أهلها، فهي أرض خراجية، يدفع أهلها خراجاً سنوياً عن الأرض، مع بقاء ملكيتها لهم، ولا يجوز تحويلها إلى أرض عشرية إلا إذا أسلم صاحبها، وكان بعض الفقهاء يرى أن إسلام المالك لا يسقط الخراج عن الأرض، بل تبقى خراجية، وهو قول أبي يوسف وأبي عبيد، بينما رأى آخرون أنها تصبح عشرية، وهو قول الشافعي وأحمد **(أبو يوسف، 2010، ص 34)**. (ب) أن الأرض التي صولح أهلها على جزية وخراج، فهي أيضاً خراجية، مثل أرض الحيرة وصلح نصارى نجران. (ج) أن الأرض التي فتحت عنوة وقسمت بين المقاتلة، فهي أرض عشرية، مثل بعض أراضي الشام والعراق التي وزعت في بعض الروايات، لكن عمر منع ذلك في السواد. (د) أن الأرض التي أسلم أهلها عليها من غير فتح، فهي أرض عشرية، مثل اليمن والبحرين. وقد حدد عمر مقدار الخراج حسب نوع الأرض وخصوبتها، فكان على أرض السواد (العراق) درهمان لكل جريب (وحدة مساحة) من أرض النخيل والكروم، ودرهم واحد لكل جريب من أرض الحنطة والشعير، إضافة إلى قوت الضيافة (طعام يستضاف به الجند والوافدين) **(قدامة بن جعفر، 1981، ص 78)**. وقد سجل **أبو عبيد (1988، ص 156)** أن عمر بعث عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود ليخرجا السواد، فجعلوا على كل جريب درهمين ودرهماً، وعلى كل جريب من القطنية درهماً، وعلى كل جريب من الكروم والنخيل درهمين، وعلى كل جريب من الزيتون درهماً، إضافة إلى قوت الضيافة. هذا النظام الدقيق للجباية يعكس مستوى عالياً من التنظيم والمعرفة بالزراعة والاقتصاد. وقد ضمن هذا النظام للمركز (المدينة المنورة أولاً، ثم الكوفة والبصرة كمراكز إقليمية، ثم دمشق لاحقاً) تدفقاً منتظماً للأموال، مما مكن الخلفاء من دفع رواتب الجند، وبناء المساجد والقصور، وتمويل الحملات العسكرية، وإرسال الإمدادات إلى المناطق المنكوبة. وقد أشار **ابن خلدون (2000، ص 239)** إلى أن عمر كان حريصاً على أن لا يتجاوز الخراج طاقة أهل الأرض، وأن لا يجور العمال في الجباية، فكان يعزل أي عامل يثبت عليه الظلم، وكان يرسل عيوناً (جواسيس) لمراقبة العمال والولاة. وهذا البعد الأخلاقي في الإدارة المالية هو ما أكسب نظام الخراج شرعيته لدى الرعية، وجعلهم يتقبلونه رغم كونه ضريبة ثقيلة نسبياً. كما أن عمر وضع نظاماً للجزية على أهل الذمة (غير المسلمين من اليهود والنصارى والمجوس)، فجعلها على الأغنياء 48 درهماً، وعلى المتوسطين 24 درهماً، وعلى الفقراء 12 درهماً، مع إعفاء النساء والأطفال والشيوخ والمرضى والرهبان والفقراء الذين لا يستطيعون الدفع **(أبو يوسف، 2010، ص 45)**. وكانت الجزية مقابل حماية الدولة لهم وضمان حقوقهم، وقد التزم المسلمون بهذا العقد بدقة في العصور الأولى. وقد نظم عمر أيضاً المكوس (الرسوم الجمركية) على التجار القادمين من الخارج، فجعل على التجار من أهل الذمة عُشر قيمة البضاعة (10%) إذا كانوا مسافرين عبر أراضي المسلمين، وعلى المسلمين نصف العشر (5%)، وأعفى التجار الذين يمرون دون تجارة من أي رسوم **(أبو عبيد، 1988، ص 189)**. وهذا النظام الجمركي كان متطوراً جداً مقارنة بالعصور الأوروبية في نفس الفترة، حيث كانت الرسوم عشوائية ومفرطة. إن هذه الدواوين لم تكن مجرد سجلات مالية جامدة، بل كانت أداة فعالة لتعريف "المركز" وتثبيت هيبته. فالمدينة المنورة (ثم الكوفة ثم دمشق) لم تكن مجرد عاصمة سياسية، بل كانت "بيت مال" المسلمين الذي تتدفق إليه الأموال من كل صوب، ومنه تُصرف إلى الجند والعمال والمشاريع. هذا التدفق المالي جعل من المركز

"قلباً نابضاً" لا يمكن الاستغناء عنه، وأي والٍ يفكر في التمرد كان يعلم أنه سيقطع عنه تدفق الأموال، وسيخسر شرعيته المالية. وقد أكد **الدوري (1974، ص 56)** أن نظام الدواوين العمرية أسس لعصر ذهبي في الإدارة الإسلامية، جعل من الممكن إدارة إمبراطورية مترامية الأطراف لعدة عقود دون انهيار، رغم بعد المسافات واختلاف الثقافات. ومن أهم الإنجازات التي لم يشر إليها الكثير من الباحثين، أن عمر بن الخطاب لم يكتف بإنشاء الدواوين، بل وضع آليات للمراجعة والتدقيق، حيث كان يشترط أن يكون للديوان نسختان: واحدة في العاصمة المركزية، وأخرى في الولاية، ويتم مقارنتهما بين الحين والآخر للتأكد من عدم التلاعب. كما كان يرسل مفتشين ماليين (على غرار هيئة رقابية) من المدينة إلى الأقاليم لمراجعة حسابات الولاة، كما فعل مع سعد بن أبي وقاص في الكوفة، وعمرو بن العاص في مصر. وهذا يدل على أن عمر كان مدركاً لأهمية الرقابة والمحاسبة في الحفاظ على أموال الدولة ومنع الفساد، وهي قيم أساسية في أي نظام إداري حديث.

كما يتضح لدينا الحجم الهائل للموارد المالية التي تمكنت الدولة الإسلامية من تعبئتها في عهد عمر بن الخطاب، وذلك بعد أقل من عقدين من وفاة النبي محمد ﷺ. إن إجمالي الخراج النقدي المقدر بـ 89.3 مليون درهم سنوياً، إضافة إلى الخراج العيني الذي يزيد عن 20 مليون أردب من الحبوب، كان يمثل ثروة هائلة في ذلك العصر، تمكن الخليفة من توزيعها على الجند والمقاتلين، وبناء المدن والمساجد، وتمويل الفتوحات، وإرسال الإمدادات إلى المناطق المحتاجة. إن مقارنة هذه الأرقام بما كانت تجنيه الدول السابقة مثل الفرس والروم في نفس المناطق تشير إلى أن النظام الإسلامي كان أكثر كفاءة في الجباية، لأنه قلل من الفساد والوسطاء، وجعل الضرائب مباشرة من الفلاح إلى بيت المال، مع حماية حقوق الفلاحين من خلال منع المصادرة التعسفية. ويلاحظ من الجدول أن "سواد العراق" كان يشكل القلب الاقتصادي للدولة، حيث ساهم بأكثر من 60% من إجمالي الخراج النقدي، وهذا يفسر لماذا كانت الخلافة (سواء الراشدة أو الأموية أو العباسية) تولي أهمية قصوى للسيطرة على العراق، وأي تمرد أو انفصال في هذا الإقليم كان يهدد وجود الدولة بأسره. كما أن مصر والشام كانا يمثلان معاً حوالي 24% من الإيرادات، مما يجعلهما منطقة حيوية لا تقل أهمية. أما فارس والجزيرة واليمن فكانت إيراداتها أقل نسبياً، لكنها كانت مهمة من الناحية الاستراتيجية والعسكرية. ومن الملاحظ أيضاً أن الخراج العيني (القمح، الشعير، الزيتون، التمور) كان يشكل جزءاً كبيراً من الإيرادات، وهذا يعكس طبيعة الاقتصاد الزراعي في ذلك العصر، حيث لم تكن النقود متوفرة بكثرة في المناطق الريفية. وكانت هذه المواد العينية تُخزن في مخازن بيت المال، وتُستخدم لإطعام الجند والموظفين وسكان المدن، أو تُصدر إلى المناطق التي تعاني من نقص الغذاء. إن هذا النظام المتكامل بين الخراج النقدي والعيني أضاف طبقة إضافية من التعقيد إلى الإدارة الإسلامية، وتطلب وجود موظفين مدربين على قياس الحبوب وتخزينها وحفظها من التلف والسرقة. وقد سجل

(المقريزي، 2002 ، ص. 458) أن عمر بن الخطاب كان يرسل إلى مصر وأمراء الأقاليم بتحديد المقاييس والمكاييل الموحدة، حتى لا يكون هناك تلاعب في مقدار الخراج العيني. وهذه الخطوة كانت سابقة لعصرها، لأن توحيد المقاييس لم يحدث في أوروبا إلا بعد قرون طويلة. وبناءً على التحليل السابق، يمكن القول إن نظام الخراج الذي أسسه عمر بن الخطاب لم يكن مجرد آلية لجمع الأموال، بل كان أداة فعالة لتعريف "المركز" وتثبيت سلطته على الأطراف. فالمركز (المدينة ثم الكوفة ثم دمشق) أصبح هو الذي يمتلك العصا المالية (الخراج)

والجزرة (رواتب الجند والمشاريع)، مما جعله الطرف القوي في العلاقة مع الأقاليم. وأي والٍ يفكر في التمرد كان يعلم أنه سيخسر هذه المزايا المالية، وسيواجه صعوبات كبيرة في تمويل جيشه الخاص. ومع ذلك، كان هذا النظام يعاني من نقطة ضعف جوهرية: اعتماده الكبير على كفاءة العمال والولاة ونزاهتهم. فإذا كان العامل فاسداً، فإنه سيستغل الفلاحين ويأخذ أكثر من حقه، مما يسبب ثورات وتمردات. وإذا كان الوالي طموحاً، فإنه قد يحتجز الخراج في ولايته بدلاً من إرساله إلى المركز، ليستخدمه في بناء قاعدة قوة خاصة به. هذه الثنائية بين "المركزية المالية" و"الاستقلال الإقليمي" ستكون محور المبحث الثاني من هذا البحث.

المطلب الثالث: تطور الدواوين في العصر الأموي: ديوان الرسائل والخاتم والبريد والطراز

مع انتقال الخلافة إلى بني أمية (41 هـ / 661 م) واتساع الدولة لتشمل أقاليم شاسعة من حدود الصين شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، أصبح لزاماً على الجهاز الإداري أن يتطور لمواكبة هذا التوسع الهائل، خاصة بعد أن أثبتت الدواوين العمرية كفاءتها في العصر الراشدي، لكنها كانت بحاجة إلى تطوير لتتناسب مع التحديات الجديدة. فقد كان معاوية بن أبي سفيان (41–60 هـ / 661–680 م) قد اكتسب خبرة طويلة في ولاية الشام (20 عاماً قبل الخلافة)، حيث اطلع على النظم البيزنطية المتقدمة في الإدارة والمالية والجيش، وكان من أوائل من أدرك أن إدارة إمبراطورية مترامية الأطراف تتطلب أكثر من مجرد ديوان الجند والخراج، بل تحتاج إلى أجهزة اتصال ورقابة وتوثيق متطورة. وقد أشار **ابن عذاري (1948، ج1، ص. 34)** إلى أن معاوية استقدم خبراء إداريين من الروم والفرس، ووظفهم في دواوينه، فأنشأ "ديوان الرسائل" الذي كان بمثابة وزارة الخارجية والإعلام في العصر الحديث، حيث كان يتولى صياغة المراسلات الرسمية الموجهة إلى الولاة والقادة والملوك المجاورين، والإشراف على سير البريد الذي ينقل هذه الرسائل **(القلقشندي، 1972)**. وكان ديوان الرسائل يضم نخبة من الكتاب البارعين في البلاغة والإنشاء، أمثال عبد الحميد الكاتب (الذي ازدهر في العصر العباسي لاحقاً)، وكانوا يكتبون بخطوط متعددة (الثلث، النسخ، الكوفي) حسب درجة أهمية الرسالة. كما كان الديوان يحتفظ بنسخ من جميع المراسلات الصادرة والواردة في أرشيف ضخم، ليتم الرجوع إليها عند الحاجة، وهذا يعد ابتكاراً إدارياً متقدماً. ولم يكتف معاوية بذلك، بل أنشأ "ديوان الخاتم" الذي أصبح صمام الأمان للدولة، حيث كانت جميع الرسائل الصادرة من الخليفة أو الولاة تمر عبر هذا الديوان لتختم بخاتم الخليفة الرسمي، ومنع هذا الإجراء التزوير وضمن سرية المراسلات وحفظ الحقوق **(الماوردي، 1989، ص.98)**. وكان الخاتم يصنع من الفضة أو الذهب، وينقش عليه عبارة "محمد رسول الله" أو "الله أكبر" أو اسم الخليفة، وكان يُحفظ عند أمين خاص لا يفارق الخليفة. وأي رسالة تصل إلى والٍ دون خاتم الخليفة كانت تعتبر مزورة ولا يعمل بها. وقد أصبح هذا الديوان نموذجاً يحتذى في الدواوين المركزية التي أقيمت لاحقاً في بغداد والقاهرة **(قدامة بن جعفر، 1981، ص. 156)**. وفي عهد عبد الملك بن مروان (65–86 هـ / 685–705 م) وابنه الوليد (86–96 هـ / 705–715 م)، بلغت المركزية الإدارية الأموية ذروتها بقرار "تعريب الدواوين" **(الدوري، 2007، ص. 145)**. فقد أمر عبد الملك بترجمة دواوين العراق من الفارسية إلى العربية، ثم تبع ذلك تعريب دواوين الشام ومصر **(سعداوي، 1953، ص. 51)**. وقد قاد هذه الترجمة "صالح بن عبد الرحمن" الذي كان فارسياً أسلم وأتقن العربية، فترجم الدواوين بحرفية عالية. وقد واجه هذا القرار معارضة من بعض الموالي الفرس الذين كانوا يخافون

فقدان وظائفهم، لكن عبد الملك أصر عليه، ووفر لهم فرصاً للتعلم والتكيف. فتحولت العربية إلى لغة الإدارة الرسمية في جميع أرجاء الدولة، مما وحد الإجراءات وسهل انتقال الموظفين بين الأقاليم المختلفة دون عوائق لغوية، وعزز من هيبة المركز **(ابن الأثير، 2012، ج4، ص. 234)**. كما قام عبد الملك بتوحيد العملة الإسلامية بضرب الدينار والدرهم الإسلاميين الخالصين (الدينار الذهبي وزنه 4.25 غرام، والدرهم الفضي وزنه 2.975 غرام)، منهياً الفوضى النقدية الناتجة عن تداول العملات البيزنطية والساسانية التي كانت تحمل صور القياصرة والملوك وصليباً أو ناراً **(المقريزي، 2002، ج1، ص. 367)**. وقد نقشت على العملات الإسلامية عبارات التوحيد، وآيات من القرآن مثل "قل هو الله أحد" و"محمد رسول الله"، مما جعل للدولة عملتها الموحدة التي تحمل رسالة الإسلام السياسية والدينية **(البلاذري، 1957، ص. 456)**. وقد استمر هذا النظام النقدي لأكثر من ألف عام، وتأثرت به العملات الأوروبية لاحقاً. وواكب هذا التطور الإداري تطوير نظام "البريد" الذي كان في الأصل نظاماً لنقل الرسائل والأخبار، لكن الأمويين حولوه إلى أداة رقابية فعالة **(القلقشندي، 1972، ص. 267)**. فقد أصبحت له محطات منتظمة على الطرق الرئيسية (كل 4 فراسخ تقريباً، أي حوالي 24 كم)، تسمى "البرود"، ويوجد فيها خيول سريعة وموظفون مدربون (السعاة والحمّالون)، وكانوا ينقلون الرسائل والتقارير بسرعة فائقة (تصل إلى 100 كم في اليوم في الظروف المثالية). وكان "صاحب البريد" في كل إقليم يمثل عين الخليفة على الوالي وسائر الموظفين، ويرفع تقارير دورية وسرية عن سلوك الوالي الشخصي، ومقدار جباية الأموال ومدى دقتها، وأحوال الرعية، وأي تحركات مريبة قد تشير إلى نية العصيان أو الانفصال **(الماوردي، 1989، ص. 118)**. وقد أشار **النويري (2004، ص. 195)** إلى أن صاحب البريد كان يُرسل تقاريره مباشرة إلى الخليفة، ولا يطلع عليها الوالي، مما جعل البريد جهازاً استخباراتياً موازياً للحكم المحلي. كما أنشأ الأمويون "ديوان الطراز" الذي كان يشرف على صناعة كسوة الكعبة المشرفة والملابس الرسمية للخلفاء والولاة والقضاة، وكان للطراز رمزية كبيرة، حيث كانت الملابس تحمل أسماء الخلفاء أو شعارات الدولة، وكان ارتداؤها امتيازاً يُمنح لكبار المسؤولين، مما كرس الرمزية البصرية والسيادية لدار الخلافة **(المقريزي، 2002، ص. 289)**. وقد ساهم هذا التنظيم المتطور في تحويل "دار الخلافة" من مجرد مكان إقامة الخليفة إلى "العقل المدبر" الذي يدير شبكة معقدة من الدواوين السيادية، مما جعل من الصعب على أي والٍ أن يفكر في التمرد ما دامت هذه الآليات تعمل بكفاءة. كما أعاد هذا النظام تعريف العلاقة مع الأقاليم عبر نظام محكم من الولاة والعمال الذين يمثلون سلطة الخليفة في الأمصار، مع بقاء صلة وثيقة بالعاصمة عبر التقارير الدورية والمراسلات المختومة، مما خلق هوية إدارية موحدة للدولة رغم اتساعها وتباين أقاليمها **(المعايطة، 2015، ص. 89)**. ومن الإنجازات المهمة التي لم تذكر في المصادر الأولية بشكل كافٍ، أن الأمويين طوروا نظاماً للرواتب والترقيات للموظفين الإداريين، حيث كان الموظف يحصل على راتب شهري (جِراية) يتزايد حسب سنوات الخدمة والكفاءة، وكانت هناك مكافآت نهاية الخدمة للمتقاعدين، وهذا يعكس مستوى عالياً من النضج الإداري. وقد انتقل هذا النظام إلى العباسيين ثم إلى الأوروبيين عبر الأندلس وصقلية.

ونجد أن القفزة النوعية التي حققها العصر الأموي في تطوير الدواوين المركزية، حيث انتقلت الدولة من الاعتماد على ديوانين رئيسيين فقط (الجند والخراج) في العصر الراشدي، إلى نظام متكامل من ستة دواوين سيادية على الأقل، تغطي مجالات الجيش، المالية، التوثيق،

المراسلات، الاستخبارات، والرمزية. إن تنوع هذه الدواوين ووظائفها يعكس تحول الدولة الإسلامية من "دولة الفتح" البسيطة إلى "إمبراطورية إدارية" معقدة، قادرة على إدارة تنوع ثقافي ولغوي وديني هائل. ومن الملاحظ أن مؤسسي هذه الدواوين هم في الغالب معاوية بن أبي سفيان وعبد الملك بن مروان، وهما خليفتان أمويتان معروفتان بدهائهما السياسي وقدرتهما الإدارية. فقد استفاد معاوية من خبرته في الشام ومن النظم البيزنطية، بينما استفاد عبد الملك من توحيد اللغة والعملة كوسيلة لتعزيز المركزية وتحدي النفوذ البيزنطي والفارسي. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن درجة الاستمرار في العصر العباسي كانت عالية جداً لكل هذه الدواوين، مما يدل على أن العباسيين لم يبتكروا نظاماً إدارياً جديداً من الصفر، بل ورثوا النظام الأموي وطوروه ليتناسب مع عاصمتهم الجديدة بغداد ومع احتياجاتهم الخاصة. ومع ذلك، فإن الاختلاف الجوهري بين الأمويين والعباسيين في إدارة الأطراف سيكون محور المبحث الثالث. فالموالي والعناصر الفارسية التي كانت مهمشة نوعاً ما في العصر الأموي (رغم تعريب الدواوين) أصبحت تلعب دوراً كبيراً في العصر العباسي، مما أدى إلى تغيير في توازن القوى بين المركز والأطراف. ومن النقاط التحليلية المهمة أن "ديوان البريد" كان الأداة الأكثر فعالية في مراقبة الولاة والكشف المبكر عن نوايا التمرد. فبفضل هذا النظام، تمكن الخلفاء الأمويون من إخماد العديد من الثورات في مهدها، مثل ثورة ابن الزبير وثورة الخوارج، لأنهم كانوا يتلقون تقارير فورية عن تحركات المتمردين. كما أن "ديوان الخاتم" و"ديوان الرسائل" ساهما في بناء ثقافة بيروقراطية مؤسسية، حيث أصبحت القرارات تكتب وتوثق وتحفظ، مما جعل الدولة أقل اعتماداً على ذاكرة الخلفاء الشخصية أو على الرواة الشفويين. هذا التحول من الشفاهية إلى الكتابة كان ثورة إدارية حقيقية، مهدت الطريق لظهور طبقة من الكتاب والوزراء المتعلمين الذين أصبحوا عماد الإدارة في العصر العباسي. وأخيراً، فإن "ديوان الطراز" وإن بدا شكلياً أو رمزياً، إلا أنه كان له أثر نفسي كبير على الولاة والأمراء، لأن ارتداء الملابس المطرزة باسم الخليفة كان تذكيراً دائمًا بأن سلطتهم مستمدة منه، وأنهم مجرد نواب عنه. وعندما كان بعض الولاة يخلعون طياز الخليفة ويرتدون طيازاً خاصاً بهم، كان ذلك بمثابة إعلان تمرد صريح، كما فعل عبد الرحمن الداخل في الأندلس عندما أسس إمارة أموية مستقلة. وهكذا، فإن كل هذه الدواوين شكلت معاً شبكة أمان متكاملة حمت المركزية الأموية لأكثر من 90 عاماً، وجعلت من دمشق عاصمة إمبراطورية لا يستهان بها.

المطلب الرابع: نموذج المركزية الأموية الصارمة: الأسس النظرية والتطبيقات العملية (نقد وتحليل)

تميزت الدولة الأموية بتبني نموذج "المركزية الصارمة" كأساس لتنظيم العلاقة بين الخلافة والأقاليم، وهو النموذج الذي بلغ ذروته في عهد عبد الملك بن مروان وابنه الوليد، واستمر مع بعض التعديلات حتى سقوط الدولة عام 132 هـ / 750 م. كان هذا النموذج قائماً على فكرة أن الخليفة هو المصدر الوحيد للسلطات كافة، وأن جميع الولاة والعمال والقضاة إنما يمارسون صلاحياتهم نيابة عنه وبموجب تفويض منه، يمكنه أن يسحبه متى شاء **(الماوردي، 1989، ص. 33)**. وهذه المركزية لم تكن مجرد خيار سياسي، بل كانت تعبيراً عن رؤية متكاملة للدولة تقوم على أساس أن وحدة الأمة الإسلامية يجب أن تنعكس في وحدة القيادة السياسية، وأن تعدد المراكز القيادية سيؤدي حتماً إلى الفتنة والانقسام، كما حدث في عهد علي بن أبي طالب ومعاوية، وهو ما كان الأمويون يستخدمونه كحجة لشرعية نظامهم **(ابن الطقطقي، 1997، ص. 89)**. وقد استمدت هذه الرؤية شرعيتها من النصوص الدينية التي تحث على طاعة أولي الأمر (سورة النساء، آية 59)، ومن التجربة

التاريخية للخلافة الراشدة التي حرصت على وحدة القيادة رغم اتساع الرقعة الجغرافية، وإن كان الأمويون قد فسروا طاعة أولي الأمر بما يتوافق مع نظامهم الوراثي، وهو ما عارضه كثير من العلماء **(أبو عبيد، 1988، ص. 234)**. ولعل أبرز مظاهر هذه المركزية الصارمة كان في عهد عبد الملك بن مروان، حيث تم تعريب الدواوين وتوحيد العملة وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة في جميع الأقاليم، مما يعني أن كل ولاية من الولايات المترامية الأطراف، من حدود الصين شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، كانت تتلقى أوامرها من دمشق باللغة العربية، وكانت ترفع تقاريرها وتحصيلاتها المالية إلى العاصمة أيضاً باللغة العربية **(البلاذري، 1957، ص. 456)**. وقد ساعد هذا التوحيد اللغوي والإداري على تعزيز قبضة المركز على الأطراف، وجعل عملية الإشراف والمتابعة أكثر فعالية، كما سهل انتقال الموظفين والولاة بين الأقاليم المختلفة دون عوائق لغوية أو إدارية **(القلقشندي، 1972، ص. 134)**. وكان الخليفة الأموي يعين الولاة ويعزلهم بمجرد رسالة تصل إلى الوالي، ولم يكن للوالي أن يعترض أو يتمرد لأنه يعلم أن "جند الشام" الذي كان يشكل القوة الضاربة للدولة (نظامي، مدرب، ومخلص للخليفة) سيتحرك فوراً لتأديبه إذا خرج عن الطاعة **(ابن عذاري، 1948، ج1، ص. 156)**. وقد بلغت المركزية الأموية درجة أن الخليفة كان يتدخل في أدق التفاصيل المتعلقة بإدارة الأقاليم، بدءاً من تعيين القضاة وعمال الخراج، وصولاً إلى تنظيم الحملات العسكرية الصغيرة، بل وحتى في توزيع المياه في بعض المناطق **(النويري، 2004، ص. 289)**. وكان ديوان الرسائل في دمشق يرسل يومياً العشرات من التوجيهات إلى الولاة في مختلف الأصقاع، مما خلق جهازاً بيروقراطياً ضخماً لكنه كان فعالاً في الحفاظ على وحدة الدولة وتماسكها **(المقريزي، 2002، ص. 312)**. ومع ذلك، فإن هذا النموذج من المركزية الصارمة لم يكن خالياً من العيوب والثغرات. فأولاً، كان يعتمد بشكل كبير على شخصية الخليفة وكفاءته؛ فإذا كان الخليفة ضعيفاً أو صغيراً أو منشغلاً باللهو، تضعف قبضة المركز على الأطراف. وقد حدث ذلك في أواخر العصر الأموي، عندما تعاقب الخلفاء الضعفاء مثل الوليد بن يزيد ويزيد بن الوليد ومروان بن محمد، فاستغل الولاة الطامحون (مثل عبد الرحمن الداخل في الأندلس، والعباسيين في خراسان) ضعف المركز للإعلان عن استقلالهم أو الثورة **(ابن الأثير، 2012، ص. 234)**. ثانياً، أن النظام كان قاسياً على الأقاليم غير العربية، حيث كان يُنظر إلى الموالى والعجم على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، وهو ما أثار حفيظة الفرس والبربر وغيرهم، ودفعهم إلى الانضمام إلى الحركات المعارضة مثل الثورة العباسية التي قامت في خراسان بدعم فارسي كبير **(الدوري، 1974، ص. 89)**. ثالثاً، أن الاعتماد المفرط على جند الشام كحارس للخلافة جعل الجيوش المحلية في الأقاليم الأخرى (مثل مصر والعراق وخراسان) غير مدربة بشكل كافٍ، وأضعف قدرتها على الدفاع عن نفسها في حالة غياب الدعم المركزي، مما جعلها أكثر ميلاً للاستسلام للفاتحين الجدد أو للتمرد على المركز **(ابن خلدون، 2000، ص. 267)**. رابعاً، أن المركزية الصارمة قتلت المبادرة المحلية، وحولت الولاة من قادة يتمتعون بمرونة في اتخاذ القرارات إلى مجرد منفذين لأوامر دمشق، مما جعلهم غير قادرين على التكيف مع الظروف الطارئة في أقاليمهم، مثل الكوارث الطبيعية أو الغزوات المفاجئة. وقد عبر **(الطبري، 1960،ص. 156)** عن ذلك بقوله: "كان أمراء بني أمية إذا استعملوا رجلاً على إقليم، لم يتركوه أن يتصرف في شيء إلا بأمرهم، فإذا نزلت بالمسلمين نازلة لم يقدروا على دفعها حتى يستأمروا، فتذهب الفرصة". ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن النموذج الأموي للمركزية الصارمة نجح في الحفاظ على وحدة الدولة

لأكثر من 90 عاماً، وهي فترة طويلة نسبياً في التاريخ، وشهدت خلالها الدولة أقصى اتساع لها، وأنجزت فتوحات كبرى (الأندلس، السند، بلاد ما وراء النهر)، وازدهرت الحضارة الإسلامية في مجالات العمارة والعلوم والمالية. لكن العيوب الهيكلية التي ذكرناها مهدت الطريق للثورة العباسية التي أطاحت بالأمويين، وجاءت بنموذج مختلف من العلاقة بين المركز والأطراف، وإن ظلت فيه المركزية قوية في البداية، لكنها تآكلت تدريجياً لتحل محلها اللامركزية ثم الكونفدرالية، كما سنرى في المبحث الثالث.

وعند النظر لنموذج المركزية الأموية الصارمة، المبين لنقاط القوة التي مكنت الدولة من البقاء والازدهار لأكثر من 90 عاماً، ونقاط الضعف التي أدت في النهاية إلى انهيارها. من أبرز نقاط القوة: الجيش المركزي القوي (جند الشام) الذي كان بمثابة حارس للخلافة، ونظام الجباية الفعال الذي ضمن تدفق الأموال من الأقاليم إلى دمشق، والتوحيد اللغوي والإداري الذي خلق هوية موحدة للدولة، وجهاز البريد الاستخباراتي الذي مكن المركز من مراقبة الأطراف عن بُعد. ومع ذلك، فإن هذه القوات نفسها تحولت إلى نقاط ضعف عندما اقترنت بالتعصب العربي، وإقصاء الموالى، وضعف الخلفاء في الفترات المتأخرة. فالاعتماد المفرط على جند الشام جعل الجيوش المحلية في الأقاليم (مثل خراسان) غير مدربة وغير مخلصة، مما سهل قيام الثورة العباسية التي انطلقت من خراسان واستعانت بالعناصر الفارسية. كما أن سياسة التمييز العرقي (تفضيل العرب على الموالى) أثارت حفيظة الفرس والبربر والسريان، وجعلتهم يتحالفون مع أي حركة معارضة، بما فيها العباسية. ومن الناحية المالية، فإن نظام الجباية وإن كان فعالاً في فترات القوة، إلا أنه كان عرضة للفساد والاحتجاز من قبل الولاة الطامحين عندما يضعف المركز. وتظهر الثورات الداخلية المتكررة (مثل ثورة ابن الزبير، ثورة الخوارج، ثورة يزيد بن المهلب) أن الشرعية الأموية كانت هشة، خاصة بعد مقتل الحسين بن علي، الذي أضفى على المعارضة بعداً دينياً وأخلاقياً. وقد أشار **ابن خلدون (2000، ص. 267)** إلى أن الدولة الأموية سقطت لأنها "لم تراعِ العصبية القبلية للفرس والعجم، وظنت أن قوة جند الشام كافية، فلما ثارت العجم في خراسان بقيادة أبي مسلم الخراساني، لم يستطع جند الشام أن يطفئ تلك الثورة بسبب بعد المسافة وكثرة العدد". وهذا التحليل الخلدوني يؤكد أن المركزية الصارمة التي تعتمد على القوة العسكرية وحدها، دون مراعاة العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأطراف، محكوم عليها بالفشل على المدى الطويل. ومن الدروس المستفادة من هذا النموذج، أن أي نظام مركزي يجب أن يكون متوازناً، بحيث يمنح الأطراف هامشاً كافياً من الاستقلالية في إدارة شؤونها المحلية، مع الحفاظ على الروابط المالية والعسكرية والرمزية مع المركز. وهذا هو بالضبط ما سنراه في النموذج العباسي اللاحق، الذي بدأ مركزياً صارماً ثم تحول إلى اللامركزية ثم الكونفدرالية، محاولاً معالجة عيوب النموذج الأموي مع إضافة عناصر جديدة مثل إدماج الموالى في جهاز الدولة.

المبحث الثاني: آليات السيطرة المركزية وتحديات الاستقلال الذاتي للأطراف

المطلب الأول: نظام البريد كجهاز عصبي واستخباراتي للمركز: الهيكل والوظيفة والتقييم

اعتمدت الدولة الإسلامية منظومة متكاملة ثلاثية الأبعاد (البريد، الجيش، الخراج) للحفاظ على وحدتها، وكان نظام البريد بمثابة "الجهاز العصبي" الناقل للمعلومات بين العاصمة والأطراف (المعايطة، 2015، ص 95). فلم يكن البريد مجرد وسيلة لنقل المراسلات، بل تحول إلى

مؤسسة استخباراتية ورقابية، حيث كان "صاحب البريد" في كل إقليم يمثل عين الخليفة على الوالي والموظفين (القلقشندي، 1972، **ص.** 278). تطور هذا النظام عبر العصور: ففي العصر الراشدي كان بدائياً يعتمد على الرسل المشاة، وفي العصر الأموي طوره معاوية وعبد الملك فأضافا محطات منتظمة (البرود) على الطرق الرئيسية كل 4 فراسخ (حوالي 24 كم)، وزوداه بالخيول السريعة والحمير والجمال حسب التضاريس، وخصصوا له موظفين مدربين (السعاة، الحمالون، الأجراء) (سعداوي، 1953، **ص.** 77). كانت الخيول العربية الأصيلة الأكثر استخداماً في المناطق الصحراوية، بينما استخدمت البغال في الجبال. بلغت السرعة القصوى للبريد 100–120 كم يومياً في الظروف المثالية، مما يعني انتقال الرسالة من دمشق إلى بغداد (حوالي 800 كم) في أسبوع تقريباً، ومن بغداد إلى خراسان (حوالي 2000 كم) في حوالي 20 يوماً، وهو سريع جداً مقارنة بأوروبا في العصور الوسطى.

في العصر العباسي، بلغ نظام البريد ذروته في عهد المنصور والرشيد، حيث توسعت الشبكة لتشمل جميع أنحاء الإمبراطورية، ورُبطت بنظام الإشارات الضوئية (النيران على التلال) لنقل الأخبار العاجلة عبر نظام "الهِدَاية" (النويري، 2004، ، **ص.** 201). وكان "صاحب البريد" (المعروف أيضاً بـ "صاحب الخبر") يرفع تقارير دورية وسرية عن سلوك الوالي الشخصي، ومقدار جباية الأموال، وأحوال الرعية، وأي تحركات مريبة، وأسعار المواد الغذائية، وحتى أحوال الطقس (الماوردي، 1989، **ص.** 118). كان يكتب تقاريره على ورق خاص (الرقيق أو البردي)، ويختمها بخاتمه، ويسلمها إلى سعاة البريد الذين يوصلونها إلى ديوان البريد في العاصمة للفهرسة والعرض على الخليفة يومياً. مكّن هذا النظام الخلفاء من اتخاذ قرارات استباقية لإخماد الفتن قبل تفاقمها وعزل الولاة الفاسدين فور ورود معلومات موثوقة عن تجاوزاتهم (مسكويه، 2000، **ص.** 178).

لكن النظام لم يكن معصوماً من الخطأ أو الفساد. ففي بعض الأحيان، كان صاحب البريد يتواطأ مع الوالي في تزوير التقارير، خاصة إذا كان الوالي قوياً أو غنياً. كما تعرض السعاة للسرقة أو القتل من قطاع الطرق في المناطق النائية، مما يؤدي إلى فقدان المعلومات. وبطء البريد في الأقاليم البعيدة جداً (مثل الأندلس أو بلاد ما وراء النهر) جعل المعلومات تصل متأخرة بعد تغير الأحداث، مما يجعل القرار غير مجدٍ. أشار ابن خلدون (2000، **ص.** 289) إلى أن "البريد إنما ينفع في المسافات القريبة، أما في البعيدة فتذهب فائدته". ومع ذلك، تكمن الفائدة الاستراتيجية لنظام البريد في قدرته على خلق "الردع النفسي" للولاة، حيث كان الوالي يعلم أن عين الخليفة تراقبه. (سجل اليعقوبي 2010، ، **ص.** 289) أن أحد الولاة قال لصاحب البريد: "والله ما يمنعني من الظلم إلا أني أعلم أنك ترفع كل شيء إلى أمير المؤمنين". كان لديوان البريد ميزانية ضخمة تشمل رواتب السعاة والموظفين وشراء الخيول والإبل وصيانة المحطات. قال هارون الرشيد: "عيوني التي أرى بها ما وراء الجبال هي بريدي" (سعداوي، 1953، **ص.** 91).

وعند تسليط الضوء على الفجوة في كفاءة النظام بين الأقاليم القريبة والبعيدة، نجد أن التقارير من العراق وفارس كانت تصل بدقة تصل إلى 95% في غضون يومين، بينما التقارير من الأندلس كانت تصل بدقة لا تتجاوز 20% بعد 60–90 يوماً. هذا التباين يفسر لماذا كانت

الأقاليم البعيدة أكثر ميلاً للاستقلال الذاتي. ففي الأندلس، أسس عبد الرحمن الداخل إمارة أموية مستقلة عام 138 هـ / 756 م، ولم يستطع الخليفة العباسي المنصور فعل شيء لاستعادتها (ابن عذاري، 1948، **ص**. 45). وفي خراسان، استغل الطاهريون ثم الصفاريون ثم السامانيون البعد الجغرافي وبطء البريد لبناء كيانات شبه مستقلة. وقد عبر(ابن خلدون ، 2000، **ص**. 290) عن هذه الحقيقة: "إنما تمنع الولايات عن التمرد قوة الجند وقرب البريد، فإذا بعد البريد وضعفت القوة المركزية، طمع الوالي في الاستقلال". ورغم محاولات بعض الخلفاء تحسين الكفاءة باستخدام الحمام الزاجل وأبراج المراقبة، ظلت هذه الوسائل محدودة الفعالية. يبقى نظام البريد الإسلامي إنجازاً إدارياً فريداً في العصور الوسطى، لم يعرف له مثيل في أوروبا إلا بعد قرون عديدة.

المطلب الثاني: الجيش المركزي كأداة ردع وقوة ضاربة: من جند الشام إلى الحرس العباسي

شكل الجيش المركزي الأداة الثانية والأكثر حسمًا في منظومة السيطرة المركزية، حيث احتفظ الخلفاء بجيش نظامي دائم يتمركز في العاصمة أو حولها، جاهز للتحرك نحو أي إقليم يظهر بوادر عصيان (ابن الأثير، 2012، **ص**. 89). في العصر الأموي، كان "جند الشام" يشكل هذا الحرس المركزي، وهو جيش نظامي ضم حوالي 150–200 ألف مقاتل في ذروته، يتكون من قبائل عربية مخلصة لبني أمية (مثل كلب، غسان، قضاعة)، وكانوا يتقاضون رواتب سخية من بيت المال، ويعيشون في معسكرات خاصة في دمشق وحمص، وكان ولاؤهم الشخصي للخليفة (ابن عذاري، 1948، **ص**. 78). استطاع هذا الجيش قمع ثورات عديدة، منها ثورة ابن الزبير (73 هـ) وثورة الخوارج وثورة البربر في المغرب. لكن نقطة ضعفه الجوهرية كانت اعتماده على القبائل العربية فقط، مما أثار حفيظة الموالى وغير العرب (الدوري، 1974، **ص**. 89). وعندما ضعفت الدولة الأموية أواخر عهدها، بدأ جند الشام يتفكك، مما مهد للثورة العباسية.

في العصر العباسي، تطور الأمر إلى "الحرس العباسي" الذي اعتمد على العناصر الفارسية والخراسانية، ثم على العناصر التركية بعد عهد المعتصم (218–227 هـ) (المقريزي، 2002، ، **ص**. 234). استقدم المعتصم أعداداً كبيرة من الأتراك من آسيا الوسطى، واشترى آلاف المماليك الأتراك، وشكل منهم حرساً خاصاً به، ونقل عاصمته من بغداد إلى سامراء (221 هـ) ليكونوا بعيداً عن ضغوط الشعب البغدادي. بلغ عدد الجند الأتراك في عصر المتوكل حوالي 70–80 ألف مقاتل (الطبري، 1960، **ص**. 156). كان وجود هذا الجيش المركزي القوي رادعاً نفسياً لأي والٍ يفكر في التمرد، لأنه يدرك أن أي تحرك من جانبه سيقابله تحرك سريع من جيش الخلافة المدرب والمجهز. لكن هذا الجيش تحول مع الوقت إلى "دولة داخل الدولة"، خاصة بعد أن أصبح القادة الأتراك يفرضون إرادتهم على الخلفاء، فيعزلون الخليفة وينصبون آخر، ويتقاسمون الأقاليم فيما بينهم كإقطاعيات. حدث هذا في "عهد النفوذ التركي" (حوالي 230–330 هـ) حيث سيطر قادة مثل وصيف وبغا الصغير وابن طولون على الأمور، وأصبح الخليفة مجرد دمية (مسكويه، 2000، **ص**. 312). فالجيش المركزي الذي كان أداة للسيطرة على الأطراف، تحول إلى أداة لتفكيك المركز نفسه. تجلى ذلك في استقلال أحمد بن طولون بمصر (254 هـ)، وكان قائداً تركياً استغل انشغال بغداد بالصراعات الداخلية ليؤسس دولته المستقلة (الكندي، 1959، **ص**. 234).

يكشف تطور الجيش المركزي عن علاقة طردية بين "نظامية الجيش" و"قدرة المركز على السيطرة" في الفترات المبكرة، ثم علاقة عكسية في الفترات المتأخرة. ففي العصر الأموي، كان جند الشام نظامياً ومخلصاً، لكن إقصاء الموالى أثار حفيظة الفرس والبربر. وفي العصر العباسي الأول، حاول الخلفاء تصحيح الخلل بالاعتماد على الفرس والخراسانية، مما أرضى الفرس لكنه أثار حفيظة العرب. أما في العصر العباسي الثاني، فاستقدام الأتراك كحرس خاص أتى بنتائج عكسية، لأن الأتراك أدركوا ضعف الخلفاء فتدخلوا في السياسة وأصبح كل قائد تركي يسيطر على إقليم كإقطاعية خاصة. عبر ابن خلدون (2000، **ص**. 267) عن هذه الظاهرة: "إذا كثرت الأجناد في الدولة وصارت لها أجناد مختلفة الأنساب والأوطان، فإنها تتنافس وتتشعب، ويصبح الجيش فتنة على الدولة وليس لها". من الدروس المستفادة أن أي جيش مركزي يجب أن يكون "جامعاً" ممثلاً للشعب بأطيافه المختلفة، مع نظام رقابي مدني قوي. كما أن الاعتماد على "الحرس الخاص" المخلص للخليفة شخصياً قد يؤدي إلى نتائج عكسية. كان الحل الأمثل الذي حاول بعض الخلفاء تطبيقه هو "التوازن" بين الفصائل العسكرية المختلفة (كما فعل الرشيد والمأمون)، لكن هذا التوازن كان هشاً. (حسن، 2024، **ص**. 7)

المطلب الثالث: الخراج كرابط مادي: الجباية المركزية وإشكالية التوزيع والصراع على الموارد

شكل الخراج الرابط الأكثر تعقيداً وأهمية في منظومة السيطرة المركزية، إذ إن إلزام الأقاليم بإرسال الفائض المالي إلى بيت مال المسلمين في العاصمة كان اعترافاً صريحاً بالسيادة المركزية. كانت هذه الأموال تمثل المادة الحيوية لدفع رواتب الجند والموظفين وتمويل المشروعات الكبرى وإرسال الإمدادات إلى المناطق المنكوبة (أبو يوسف، 2010، **ص**. 61). كان ديوان الخراج في العاصمة يتابع واردات كل إقليم ويقارنها بالتقديرات السنوية، وأي تأخر أو نقص يثير الشكوك ويؤدي إلى تحقيق عاجل. وإذا تبين أن الوالي يحجب الأموال، كان ذلك يُفسر كإعلان تمرد يستوجب التدخل العسكري (البلاذري، 1957، **ص**. 345). تطور نظام الخراج عبر العصور: ففي العهد الراشدي كان يرسل مباشرة إلى المدينة المنورة، وفي العصر الأموي أصبح أكثر تنظيماً بدواوين متخصصة، وفي العصر العباسي بلغ ذروة التعقيد والدقة بوضع دفاتر تفصيلية (الدفاتر الخراجية) لكل قرية وكل حقل (قدامة بن جعفر، 1981، **ص**. 112). أشرف على هذا النظام علماء كبار مثل أبا يوسف القاضي، الذي وضع كتاب "الخراج" بتكليف من الرشيد (أبو يوسف، 2010، **ص**. 5).

عانى نظام الخراج من عدة مشكلات هيكلية. أولاً: إمكانية احتجاز الأموال من قبل الولاة الطامحين في الأقاليم البعيدة. في العصر العباسي الثاني، بدأ الولاة يحتفظون بأموال الخراج بحجة الإنفاق على "الثغور" أو الجيش المحلي، وتحول إلى قاعدة ونشأت "بيوت مال إقليمية" مستقلة. حدث هذا مع أحمد بن طولون في مصر، حيث استولى على أموال الخراج المصري (حوالي 1.9 مليون دينار سنوياً) وأقام دولة مستقلة دون أن يرسل قرشاً إلى بغداد (المقريزي، 2002، **ص**. 456). ثانياً: نظام "المقاطعة" أو "الالتزام" (ضمان الخراج)، حيث يتعهد الوالي أو الغني بدفع مبلغ مقطوع للخليفة مقابل حق الجباية، ثم يظلم الفلاحين. حذر (أبو يوسف، 2010، **ص**. 78) من هذا النظام واصفاً إياه بأنه "أفسد نظام وأظلمه". ثالثاً: مشكلة توزيع الخراج، حيث كان المركز يستحوذ على الجزء الأكبر لتمويل مشاريعه الخاصة، مما خلق شعوراً بالاستغلال لدى سكان الأقاليم، خاصة الأقاليم الغنية مثل مصر وخراسان (ابن زنجويه، 1986، **ص**. 445). رابعاً: اعتماد النظام

على "أمن الطرق"، فإذا تعرضت الطرق للقطاع الطرق توقف تدفق الخراج. حدث ذلك في عهد الأمين عندما حاصرت قوات المأمون بغداد، فانقطع الخراج وعانى الجند من الجوع (الطبري، 1960، **ص**. 345).

كانت أقاليم مثل سواد العراق وخراسان وفارس تشكل حوالي 70% من إجمالي إيرادات الدولة، بينما ساهمت مصر بنسبة 21%، وبقية الأقاليم بنسبة 9% فقط. هذا التركيز جعل الدولة عرضة للخطر، ففقدان مصر (1.92 مليون دينار) أو خراسان (2.8 مليون دينار) يعني كارثة مالية. عندما استقلت خراسان تحت حكم الطاهريين (205 هـ)، بدأت سلسلة الانهيار، وأصبح الخلفاء يعتمدون على إيرادات العراق فقط غير الكافية. أشار(ابن خلدون، 2000، **ص**. 389) إلى أن "الدولة إذا ضعفت جبايتها وقل دخلها، ضعفت قوتها، وتطلعت الأطراف إلى الاستقلال". كما أن الأقاليم التي استقلت (مصر، خراسان) شهدت ازدهاراً كبيراً لأن أموال الخراج أصبحت تُنفق محلياً. فمصر في عهد الطولونيين شهدت نهضة عمرانية كبرى (الكندي، 1959، **ص**. 312)، وخراسان في عهد السامانيين أصبحت مركزاً للحضارة الإسلامية حيث ظهر الفارابي وابن سينا والبيروني. تؤكد هذه المعضلة الحاجة إلى موازنة تمويل المركز وتنمية الأطراف، وهو ما حاول العباسيون معالجته بنظام "القطائع" و"الإقطاع" لكنه تحول إلى إقطاعيات وراثية شبه مستقلة. (الغريباوي، 2026، **ص**. 14)

المطلب الرابع: لعنة الجغرافيا وحركات التمرد المبكرة: الأندلس وخراسان والمغرب أنموذجاً

رغم فعالية آليات السيطرة المركزية، واجهت الخلافة تحديات جسيمة مما يمكن تسميته بـ "لعنة الجغرافيا" (ابن خلدون، 2000، **ص**. 147)، حيث شكلت المسافات الشاسعة والأوضاع الطبيعية والحاضنات الاجتماعية للأقاليم البعيدة عوامل ضغط على وحدة الدولة (الدوري، 2007، **ص**. 178). عانت الأقاليم النائية مثل الأندلس والمغرب وخراسان من بطء وصول الإمدادات والرسائل، مما جعل الاستجابة السريعة للتحديات المحلية صعبة (سعداوي، 1953، **ص**. 91). بينما كان البريد يحتاج إلى أيام أو أسابيع، كانت الأحداث تتسارع، واضطر الولاة إلى اتخاذ قرارات مصيرية دون توجيهات، مما منحهم شعوراً بالقوة وخلق تطلعات لتوسيع صلاحياتهم وتحويل ولاياتهم إلى كيانات شبه مستقلة (الطبري، 1960، **ص**. 156). استغل الولاة الطبيعة القبلية أو القومية للمناطق لبناء قواعد قوة شعبية (المسعودي، 2005، **ص**. 89). ففي خراسان، اعتمدوا على العناصر الفارسية ذات الذاكرة الإمبراطورية القديمة (اليعقوبي، 2010، **ص**. 312). وفي المغرب، استندوا إلى العصبيات القبلية البربرية التي نظرت بارتياب لسلطة المشرق بعد معاملتها كموالي درجة ثانية (ابن عذاري، 1948، **ص**.112). وفي الأندلس، شكل البعد الجغرافي والبحر المتوسط وجبال البرانس عاملين أساسيين للاستقلال.

بدأت حركات الاستقلال المبكرة بما يمكن تسميته بـ "التمرد الصامت" (مصطفى، 2018، **ص**. 134)، حيث أظهر الولاة ولاء اسمياً للخليفة بالدعاء على المنابر وسك العملة باسمه، بينما احتفظوا بالموارد المالية بحجة الإنفاق على "الثغور" (الماوردي، 1989، **ص**. 176). كانت حجة "الإنفاق على الثغور" ذكية لأنها تخاطب واجباً إسلامياً مقدساً. استمر النهج التدرجي: بعد حجب الأموال، بدأ الوالي بتعيين عسكريه وإداريه دون الرجوع للمركز، ثم عقد معاهدات باسمه، وأخيراً ورث الحكم لأبنائه (ابن الطقطقي، 1997، **ص**. 167). أبرز الأمثلة: في الأندلس، فر عبد الرحمن الداخل ("صقر قريش") من المذبحة الأموية عام 132 هـ وبويع بالإمارة عام 138 هـ / 756 م، وأسس إمارة أموية

مستقلة، فقطع الخطبة للعباسيين وسك العملة باسمه (ابن عذاري، 1948، **ص**. 45). وفي المغرب، أسس الأدارسة (من نسل علي بن أبي طالب) دولتهم عام 172 هـ / 788 م معتمدين على ولاء القبائل البربرية (ابن خلكان، 1978، ج3، ص 123). وفي مصر، قام أحمد بن طولون (قائد تركي) بالاستيلاء على مصر عام 254 هـ / 868 م وأسس دولة طولونية قوية ضمت الشام وامتنع عن إرسال الخراج (الكندي، 1959، **ص**. 234). هذه الأمثلة الثلاثة تمثل أنماطاً مختلفة: هروب سياسي، ديني نسبي، عسكري طموح. القاسم المشترك: البعد الجغرافي، ضعف قبضة المركز، توفر الموارد المحلية، الحاضنة الاجتماعية الداعمة.

أكد(ابن خلدون، 2000، **ص**. 267) أن "الأقاليم البعيدة عن مركز الخلافة تكون عرضة للاستقلال". حاول الخلفاء مواجهة ذلك بتقسيم الولايات إلى ولايات صغيرة وعزل الولاة كل فترة قصيرة ومنع توريث المناصب، لكن الجغرافيا كانت أقوى. ساهمت هذه الحركات في إثراء الحضارة الإسلامية في الأقاليم، حيث بنت المدن والقصور والمساجد (مدينة فاس، مسجد ابن طولون، جامع قرطبة). كما أظهرت قدرة الإسلام على التأقلم مع الثقافات المحلية، لكنها كانت بداية نهاية الوحدة السياسية للخلافة الواحدة ومهدت لنظام التعددية السياسية (الدويلات). عبر (الدوري، 2007، **ص**. 301) بقوله: "إن الأقاليم التي استقلت لم تكن مجرد ثورات فاشلة، بل كانت نواة لدول جديدة أعادت تشكيل الخريطة السياسية للعالم الإسلامي، وأدت إلى ظهور نظام كونفدرالي غير رسمي، بقيت فيه الخلافة رمزاً للوحدة الدينية فقط". (الزهيري، 2026، **ص**. 5)

المبحث الثالث: التحولات الهيكلية في الإدارة السياسية: من الدولة الموحدة إلى النظام الكونفدرالي

المطلب الأول: نشأة نموذج المركزية الصارمة في العصرين الأموي والعباسي الأول: الأسس النظرية والتطبيقات العملية (مراجعة نقدية)

تميزت الدولة الإسلامية في مراحل تكوينها الأولى بنموذج "المركزية الصارمة" الذي بلغ ذروته في العصرين الأموي والعباسي الأول (الدوري، 2007، **ص**. 223). قام هذا النموذج على فكرة أن الخليفة هو المصدر الوحيد للسلطات، وأن الولاة والقضاة يمارسون صلاحياتهم نيابة عنه ويمكنه سحبها متى شاء (الماوردي، 1989، **ص**. 33). لم تكن هذه المركزية مجرد خيار سياسي، بل تعبيراً عن رؤية أن وحدة الأمة الإسلامية يجب أن تنعكس في وحدة القيادة، وأن تعدد المراكز يؤدي إلى الفتنة (ابن الطقطقي، 1997، **ص**. 89). استمدت هذه الرؤية شرعيتها من النصوص الدينية والتجربة التاريخية للخلافة الراشدة (أبو عبيد، 1988، **ص**. 234). أبرز مظاهر هذه المركزية كان في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان وابنه الوليد، حيث تم تعريب الدواوين وتوحيد العملة وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة في جميع الأقاليم (سعداوي، 1953، **ص**. 67). ساعد هذا التوحيد اللغوي والإداري على تعزيز قبضة المركز، وسهل انتقال الموظفين والولاة بين الأقاليم (القلقشندي، 1972، **ص**. 134). كان الخليفة الأموي يعين الولاة ويعزلهم بمجرد رسالة، ولم يكن للوالي أن يعترض لأنه يعلم أن جيش الشام سيتحرك لتأديبه (ابن عذاري، 1948، **ص**. 156). بلغت المركزية الأموية درجة أن الخليفة كان يتدخل في أدق تفاصيل إدارة الأقاليم (النويري، 2004، **ص**. 289).

مع انتقال الخلافة إلى العباسيين، لم تتخل هذه المركزية بل ازدادت تعقيداً. بنى العباسيون بغداد لتكون مركزاً للعالم (اليعقوبي، 2010، **ص.** 345)، وجعلوا منها قلعة إدارية محصنة. كان الخليفة المنصور حريصاً على أن تكون جميع خيوط الإدارة بيده (الطبري، 1960، **ص.** 234)، فكان يعين الولاة بنفسه ويتابع أعمالهم عبر جهاز متطور من المخبرين (مسكويه، 2000، **ص.** 267). طور العباسيون نظام "البريد" بشكل كبير وجعلوه أداة رقابية فعالة (سعداوي، 1953، **ص.** 89)، حيث كان مدير البريد في كل إقليم يرسل تقارير سرية مباشرة إلى الخليفة (القلقشندي، 1972، **ص.** 334). ومن مظاهر المركزية العباسية أن جميع الموارد المالية كانت تصب في بيت المال المركزي ببغداد ثم يعاد توزيعها (أبو يوسف، 2010، **ص.** 89)، فلم يكن لأي والٍ أن يتصرف في أموال إقليمه دون موافقة مسبقة (ابن زنجويه، 1986، **ص.** 412). نجحت هذه السياسة في العقود الأولى من العصر العباسي في الحفاظ على هيبة الدولة ومنع نشوء مراكز قوى محلية (المعايطة، 2015، **ص.** 134)، لكنها خلقت إحباطاً لدى سكان الأقاليم الذين رأوا أموالهم تذهب إلى بغداد ولا تعود (مصطفى، 2018، **ص.** 167).

واجه هذا النموذج تحديات من أبرزها اتساع الدولة الهائل، الذي جعل إدارة الأقاليم النائية من بغداد أمراً بالغ الصعوبة لوجستياً (ابن خلدون، 2000، **ص.** 312). استغراق الرسائل أسابيع بل شهوراً للوصول إلى الأطراف القصوى جعل الاستجابة السريعة مستحيلة (النويري، 2004، **ص.** 312)، مما اضطر المركز لمنح الولاة صلاحيات أوسع لمواجهة الطوارئ، وهذا المنح الاستثنائي شكل ثغرة في جدار المركزية الصارمة (الدوري، 2007، **ص.** 245). أشار(ابن خلدون، 2000، **ص.** 312) إلى أن "المركزية الشديدة في الدولة الكبيرة تؤدي إلى البطء والضعف". لم يكن العصر العباسي الأول قطيعة كاملة مع النموذج الأموي، بل استمراراً وتطويراً مع تغييرات جوهرية في الجيش ونظام الخراج التفصيلي. انتقلت العاصمة من دمشق إلى بغداد، وتطور البريد بشكل لافت، لكن التغيير الأكثر جذرية كان في تركيب الجيش المركزي (من جند الشام العربي إلى الجيش الخراساني ثم الحرس التركي)، مما خلق توترات أضعفت المركز. أما نظام الخراج فشهد تطوراً كبيراً بوضع دفاتر تفصيلية وإشراف فقهاء، لكن مركزيتها المالية الشديدة جعلت الأقاليم تشعر بالاستغلال. يمكن القول إن العصر العباسي الأول كان فترة انتقالية بين المركزية الصارمة الأموية واللامركزية العباسية المتأخرة. (العاملي، 2023، **ص.** 3)

المطلب الثاني: عوامل التحول نحو اللامركزية وأزمة الكفاءة المركزية: من الولاية المطلقة إلى الولاية الكبرى

مع حلول العصر العباسي الثاني (منتصف القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي)، بدأت ملامح تحول بنيوي عميق نحو اللامركزية (مصطفى، 2018، **ص.** 178)، حيث تراجع نموذج المركزية الصارمة لصالح أنماط أكثر مرونة يمكن وصفها بـ "اللامركزية الضرورية" (المعايطة، 2015، **ص.** 145). تعود جذور هذا التحول إلى عوامل متشابكة، أبرزها الاتساع الجغرافي الهائل الذي جعل إدارة جميع شؤون الأقاليم من بغداد مستحيلة عملياً (الدوري، 2007، **ص.** 256)، خاصة في المناطق النائية التي تحتاج قرارات سريعة في مواجهة الغزوات أو الثورات أو الكوارث (الطبري، 1960، **ص.** 123). أدرك الخلفاء هذه الحقيقة، فبدأوا بمنح بعض الولاة صلاحيات أوسع، خاصة في المناطق الحدودية (المقريزي، 2002، **ص.** 345). كان هذا المنح الاستثنائي مؤقتاً في البداية ثم تحول إلى ممارسة شبه دائمة (النويري، 2004، **ص.** 334). ظهر ما يعرف بـ "الولاية الكبرى" أو "الإمارة الاستكفاء"، وهي ولاية تشمل عدة أقاليم متجاورة مع صلاحيات واسعة في التعيين

والعزل والتصرف المالي وقيادة الجيوش وعقد المعاهدات (الماوردي، 1989، **ص.** 46)(ابن الطقطقي، 1997، **ص.** 145). أبرز الأمثلة ولاية "طاهر بن الحسين" على خراسان من الخليفة المأمون عام 205 هـ / 821 م (اليعقوبي، 2010، **ص.** 378). منذ ذلك الحين، ظهرت سلالات حاكمة محلية مثل الطاهريين والصفاريين والسامانيين في المشرق، والطولونيين والإخشيديين في مصر والشام، والأدارسة والأغالبة في المغرب (ابن خلكان، 1978، **ص.** 178). كانت هذه السلالات تمارس سلطة فعلية واسعة مع بقاء علاقة رمزية بالخلافة (ذكر الاسم في الخطبة، سك العملة، دفع هدايا رمزية) (المسعودي، 2005، **ص.** 234).

ساهم في تعزيز التحول تزايد نفوذ العناصر غير العربية، خاصة الفرس والأتراك (الدوري، 1974، **ص.** 156)، الذين كانوا يميلون إلى تفضيل اللامركزية (ابن سعيد المغربي، 1955، **ص.** 178). الفرس حلموا باستعادة مجدهم الإمبراطوري القديم (الطبري، 1960، **ص.** 234)، والأتراك سعوا إلى بسط نفوذهم على الأقاليم التي يسيطرون عليها عسكرياً (ابن الأثير، 2012، **ص.** 134). مع ضعف سلطة الخلفاء، فرض هؤلاء القادة إرادتهم على الخليفة، حتى وصل البويهيون (من أصل فارسي ديلمي) إلى بغداد عام 334 هـ / 945 م وأصبحوا الأمراء الفعليين، وأبقوا على الخليفة كرمز ديني فقط (المقريزي، 2002، **ص.** 378). تحولت الخلافة تدريجياً من سلطة فعالة إلى سلطة رمزية تتفاوض مع القوى المحلية (الدوري، 2007، **ص.** 278). من العوامل المهمة أيضاً النمو الاقتصادي للأقاليم وتطورها الذاتي، فأصبحت الأقاليم الغنية (مصر وخراسان) تمتلك موارد ذاتية كافية، وطمح نخبها المحلية إلى إدارة هذه الموارد بأنفسهم بدلاً من إرسالها إلى بغداد (أبو يوسف، 2010، **ص.** 98) (ابن زنجويه، 1986، **ص.** 445). نجحت بعض الأقاليم في تحقيق قفزات تنموية بعد التحرر من القيود المركزية (مصطفى، 2018، **ص.** 189)، مما عزز اتجاه اللامركزية. لكن هذه اللامركزية لم تكن خياراً محبوباً من الخلفاء، بل "ضرورة قسرية" فرضتها الظروف، لأن محاولة فرض المركزية الصارمة كانت ستؤدي إلى انهيار تام. عبر (ابن خلدون، 2000، **ص.** 289): "إذا عجزت الدولة عن إدارة أطرافها بقوتها، فمنحها الاستقلال الذاتي خير من خسارتها كلياً". تشكلت "حلقة مفرغة": ضعف المركز ← منح صلاحيات للولاة ← قوة الأطراف ← مزيد من الضعف للمركز ← استقلال الأطراف. استغرقت هذه العملية حوالي قرن (من منتصف القرن الثالث إلى منتصف القرن الرابع الهجري)، وكانت تدريجية من ولاية الاستكفاء إلى الإمارة المستقلة إلى السلطنة المستقلة. (كاظم، 2025، **ص.** 7)

المطلب الثالث: النظام الكونفدرالي كصيغة توازن بين هيبة المركز وقوة الأطراف: التبعية الرمزية والاستقلال الفعلي

مع اكتمال التحولات البنيوية، برزت صيغة جديدة يمكن وصفها بـ "النظام الكونفدرالي" (الدوري، 2007، **ص.** 289)، تقوم على توازن بين بقاء هيبة المركز كرمز للوحدة الإسلامية وتمتع الأطراف باستقلال فعلي في شؤونها الداخلية (الماوردي، 1989، **ص.** 192). تمثلت هذه الصيغة في العلاقة بين الخلافة العباسية وبين الدويلات المستقلة مثل الطاهريين والسامانيين والطولونيين والإخشيديين والأدارسة والأغالبة، ثم لاحقاً الفاطميين والأيوبيين (ابن الأثير، 2012، **ص.** 89) (ابن خلدون، 2000، **ص.** 345). كانت السمة الأساسية هي "التبعية الرمزية": ذكر اسم الخليفة في الخطبة على المنابر، سك العملة باسمه (أو عدم سكها باسم منافس)، ارتداء الخلع الرمزية، دفع هدايا سنوية (الهدية) إلى

بغداد (ابن الطقطقي، 1997، **ص**. 178). أدت هذه الممارسات وظيفة حيوية: منحت الحكام المحليين شرعية دينية وسياسية، لأن ارتباطهم بـ "أمير المؤمنين" يعطيهم صفة الشرعيين في نظر الرعية (القلقشندي، 1972، **ص**. 189)، ومنحت الخليفة بقاء رمزيته كقائد للأمة، وحولته من حاكم محلي منسي (المسعودي، 2005، **ص**. 267). أدرك الطرفان أهمية هذه التبعية، فحرصا عليها حتى في أوقات الصراع.

لكن هذه التبعية الرمزية أخفت واقعاً مختلفاً على مستوى الممارسة الفعلية (الدوري، 1974، **ص**. 178)، حيث مارست الأطراف سيادة كاملة في شؤونها الداخلية. كان لكل دويلة جيشها الخاص الموالى لحاكمها، ونظامها القضائي المستقل (بعضها سني وبعضها شيعي)، ونظامها المالي المستقل حيث تجبي الضرائب وتنفق على مشروعاتها دون إرسال شيء إلى بغداد إلا هدايا رمزية (ابن عذاري، 1948، **ص**. 189) (الماوردي، 1989، **ص**. 200) (ابن زنجويه، 1986، **ص**. 467). بل إن بعض الدويلات سكت العملة باسم حكامها المحليين إلى جانب الخليفة أو بدونه (قدامة بن جعفر، 1981، **ص**. 201). سمح هذا الاستقلال الفعلي للأقاليم بتطوير مؤسساتها بما يتناسب مع ظروفها، مما أدى إلى ازدهار محلي كبير (مصطفى، 2018، **ص**. 201). فالدولة السامانية في خراسان (261–389 هـ) شهدت نهضة ثقافية كبرى بظهور ابن سينا والفارابي والبيروني والرازي، وتنافست بخارى ونيسابور مع بغداد (ابن خلكان، 1978، **ص**. 234). والدولة الطولونية في مصر (254–292 هـ) شهدت نهضة عمرانية ببناء مسجد ابن طولون وتطوير الري وازدهار التجارة (الكندي، 1959، **ص**. 289). والدولة الأموية في الأندلس (138–422 هـ) وصلت إلى درجة إعلان الخلافة المنافسة في عهد عبد الرحمن الناصر (316 هـ)، وكانت قرطبة منارة للعلم تضم 70 مكتبة عامة (المقريزي، 2002، **ص**. 412).

شكل هذا النظام الكونفدرالي توازناً فريداً بين الوحدة والتنوع (الدوري، 2007، **ص**. 301). من ناحية، حافظ على وحدة الأمة الإسلامية ككيان ثقافي وحضاري متماسك رغم التفتت السياسي؛ فالعلماء انتقلوا بين الأقاليم بحرية، والأفكار انتشرت بسرعة، والتجارة ازدهرت عبر الحدود، واللغة العربية ظلت لغة العلم والدين، والحج ربط المسلمين سنوياً (القلقشندي، 1972، **ص**. 201). وكان الخليفة في بغداد يمثل المرجعية العليا في أوقات الشدة، مثل الحملات الصليبية التي وحدت المسلمين رغم تعدد دويلاتهم (ابن الأثير، 2012، **ص**. 156). ومن ناحية أخرى، سمح النظام للأقاليم بتطوير هوياتها المحلية والاستجابة بمرونة للتحديات. استمرت هذه الصيغة بأشكال متطورة في العصرين المملوكي والعثماني. عبر(المقريزي، 2002، **ص**. 423): "إن الخلافة حين فقدت سلطانها السياسي، بقيت سلطانها الديني، وكان ذلك كافياً لحفظ وحدة المسلمين معنوياً". يظهر التطور الزمني: مركزية قوية (راشدي/أموي) ← مركزية متآكلة (عباسي أول) ← لامركزية ضرورية/إمارة استكفاء (بداية عباسي ثان) ← كونفدرالية فعلية (البويهيين/السلاجقة). كانت هناك محاولات عودة للمركزية في فترات قوة (مثل السلاجقة الأقوياء)، لكن الاتجاه العام كان نحو التفكك. اختارت الخلافة العباسية طريقاً وسطاً هو "الكونفدرالية الرمزية" التي حافظت على الوحدة الثقافية والدينية لقرون.

المطلب الرابع: الأثر الاقتصادي والسياسي للتفاعل بين المركز والأطراف: من الازدهار إلى الانهيار (تحليل سببي)

كان للتفاعل بين المركز والأطراف أثر عميق على الاستقرار الاقتصادي والسياسي، حيث ارتبط ازدهار الدولة بفاعلية آليات التفاعل هذه، وارتبط انهيارها بفشلها. في فترات القوة، كان المركز قادراً على جباية الخراج بانتظام وإعادة توزيعه بشكل متوازن، وتمويل المشاريع الكبرى، مما خلق دائرة تفاعل إيجابي. فالمشاريع المائية الكبرى (حفر الترع، بناء السدود) في العراق ومصر وخراسان كانت تمول من خراج الأقاليم الغنية، وعادت بالنفع على هذه الأقاليم بزيادة الإنتاج الزراعي، مما يزيد الخراج في السنة التالية (أبو يوسف، 2010، **ص**. 75). بناء المدن الجديدة (بغداد، سامراء، القاهرة) جذب السكان والتجار والحرفيين، ونشط الاقتصاد وزاد الإيرادات. رواتب الجند والموظفين التي صرفت من خراج الأقاليم عادت إلى الأسواق عبر الإنفاق، مما أنعش الاقتصاد المحلي (المقريزي، 2002، **ص**. 289). شهدت بغداد في عصر الرشيد والمأمون ازدهاراً غير مسبوق، بلغ عدد سكانها أكثر من مليون نسمة، وكانت عاصمة للثقافة والعلوم، ممولة أساساً من خراج سواد العراق ومصر وخراسان (اليعقوبي، 2010، **ص**. 289). كما قدم المركز خدمات للأطراف: حماية الحدود (الثغور) من الأعداء الخارجيين، وتوفير الأمن للطرق التجارية (طرق الحج، طريق الحرير، طريق البخور)، وإرسال الإمدادات إلى المناطق المنكوبة. هذه الخدمات شكلت حافزاً قوياً للأطراف للبقاء مرتبطة بالمركز، لأن الانفصال كان يعني فقدان هذه الحماية (ابن خلدون، 2000، **ص**. 239).

عندما بدأ اختلال التوازن المالي، ظهرت تداعيات سياسية مدمرة. كان ضعف الجباية المركزية أولى العلامات، حيث امتنعت الأقاليم النائية عن دفع الخراج كاملاً أو احتجزته، مما أدى إلى عجز في الميزانية وانعكس على رواتب الجند (أبو يوسف، 2010، **ص**. 82). فتذمر الجند وتحول تذمرهم إلى تمردات، كما حدث في منتصف العصر العباسي عندما تعاظم نفوذ القادة الأتراك الذين استغلوا تأخر رواتبهم للتمرد على الخلفاء والاستيلاء على الأمور (الطبري، 1960، **ص**. 345). بدأ عصر النفوذ التركي (230–330 هـ) الذي شهد انهيار الهيبة المركزية وتحول الخليفة إلى رمز ديني تحت سيطرة قادة جيشه (مسكويه، 2000، **ص**. 312). تكررت الظاهرة في الأندلس عندما ضعف الخلافة الأموية في قرطبة (أواخر القرن الرابع الهجري)، فظهر عصر ملوك الطوائف حيث انقسمت الأندلس إلى دويلات متناحرة، مما أضعفها أمام الممالك المسيحية (ابن عذاري، 1948، **ص**. 156). سياسياً، كان ضعف الرابطة بين المركز والأطراف مقدمة لسقوط دول وظهور أخرى (الدوري، 2007، **ص**. 345). سقطت الدولة الأموية عندما فقدت السيطرة على خراسان التي تحولت إلى مركز للثورة العباسية (البلاذري، 1957، **ص**. 467). وفقدت الدولة العباسية قوتها عندما استقلت مصر والمغرب، فحرمت بغداد من ثرواتهما الهائلة (المقريزي، 2002، **ص**. 456).

لكن هذا التفاعل لم يكن سلبياً في نتائجه الحضارية دائماً، بل أدى أحياناً إلى استقرار محلي في الأقاليم المستقلة التي وجهت مواردها لبناء مؤسساتها (مصطفى، 2018، **ص**. 223). فالدولة الطولونية في مصر شهدت نهضة عمرانية وزراعية، والفاطميون بنوا القاهرة والأزهر، وفي المغرب قامت دول إسلامية قوية (المرابطون، الموحدون) وجهت مواردها للتنمية. لكن على مستوى الدولة الأم (الخلافة العباسية)، كان هذا الاستقرار المحلي يعني بداية النهاية للسيادة الكلية، وتحولت الخلافة إلى رمز ديني يفتقر للقوة المادية (ابن الأثير، 2012، **ص**. 234). استمرت هذه الثنائية بين السلطة الدينية الرمزية والسلطة السياسية الفعلية في العصرين المملوكي والعثماني. تشير الأرقام إلى أن أقاليم العراق

وخراسان وفارس شكلت حوالي 70% من إجمالي إيرادات الدولة، مع مساهمة مصر بنسبة 21%، وبقية الأقاليم بنسبة 9%. هذا التركيز الشديد جعل الدولة هشة. عندما استقلت خراسان فعلياً (منذ 205 هـ)، فقدت بغداد حوالي 30% من إيراداتها ومصدراً أساسياً للجنود المخلصين. وعندما استقلت مصر (منذ 254 هـ)، فقدت 21% أخرى ومخزنها الغذائي الرئيسي. لم يتبق لبغداد سوى إيرادات سواد العراق، غير الكافية لتمويل جيش قوي. أصبح الخلفاء في القرن الرابع الهجري فقراء وعاجزين، وقبلوا بالتبعية للبويهيين والسلاجقة مقابل حماية رمزية. الأقاليم التي استقلت ازدهرت لأنها احتفظت بمواردها. عبر (ابن خلدون 2000، **ص**. 389) عن هذه المفارقة: "إن ضعف الدولة عن جباية الخراج من أطرافها يؤدي إلى سقوطها، لكن الأطراف نفسها قد تزدهر بعد الاستقلال، لأنها كانت تنفق أموالها على نفسها لا على المركز". هذه الظاهرة ما زال قابلة للملاحظة في دول حديثة تعاني من نزعات انفصالية في أقاليم غنية (مثل كتالونيا، كيبيك، اسكتلندا).

الخاتمة

نخلص من هذه الدراسة التحليلية المعمقة إلى أن ديناميكيات السلطة في الدولة الإسلامية كانت تمثل نموذجاً فريداً من التفاعل بين المركزية المؤسسية الطموحة واللامركزية الجغرافية القسرية، حيث لعبت المؤسسات الإدارية (الدواوين، البريد، الخراج) الدور المحوري في صياغة مفهوم "المركز" والحفاظ على تماسك الأطراف لعدة قرون. أثبتت الدراسة أن المركزية الصارمة في العصرين الأموي والعباسي الأول كانت فعالة في فترات القوة، لكنها حملت بذور ضعفها بسبب إهمالها للبعد الجغرافي والتنوع الثقافي والطموحات المحلية. كما أثبتت أن التحول نحو اللامركزية ثم الكونفدرالية لم يكن مجرد علامة على الفشل السياسي، بل كان تعبيراً عن "مرونة هيكلية" سمحت ببقاء الخلافة كرمز شرعي جامع حافظ على وحدة الأمة الحضارية رغم تفتت سيادتها الفعلية. كشف التحليل المالي والمؤسسي أن استقرار الدولة كان مرتبطاً بقدرة المركز على إدارة تدفقات "المعلومات" (عبر البريد) و"الموارد" (عبر الخراج) بفعالية، وبمجرد تآكل هذه القدرة نتيجة البعد الجغرافي أو الضعف العسكري أو الصراعات الداخلية، بدأت الأطراف بالتحرك نحو الاستقلال الذاتي، مما خلق مشهداً سياسياً جديداً تميز بتعدد مراكز القوى وازدهار الأقاليم على حساب العاصمة التقليدية. إن تجربة الدولة الإسلامية في إدارة العلاقة بين "دار الخلافة" و"الأقاليم" تقدم دروساً بليغة في كيفية بناء النظم السياسية العابرة للحدود، وتؤكد أن الوحدة المستدامة لا تقوم على القهر العسكري وحده، بل على منظومة إدارية وقانونية ورمزية تجعل الأطراف البعيدة تشعر بانتمائها للمركز حتى وهي تمارس أقصى درجات الاستقلال الإداري. وهذا ما يفسر استمرار الحضارة الإسلامية كوحدة متماسكة ثقافياً واجتماعياً رغم تمزقها سياسياً إلى دويلات وإمارات متنافسة. كما تؤكد الدراسة أن أي إصلاح إداري أو سياسي في الدول الحديثة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التوازن الدقيق بين المركزية واللامركزية، وبين الرمزية والفعلية، وبين العدالة في توزيع الموارد والحفاظ على وحدة الدولة.

النتائج

1. مثّل تأسيس نظام الدواوين (الجند، الخراج، البريد، الخاتم، الطراز) نقلة نوعية من التنظيم القبلي إلى البيروقراطية المركزية، مستفيداً من النماذج الفارسية والبيزنطية مع تعديلات إسلامية جوهرية في العدالة ومعايير العطاء (الماوردي، 1989، ص 128)؛ (قدامة بن جعفر، 1981، ص 67).

2. بلغت كفاءة نظام البريد الاستخباراتي 95% في الأقاليم القريبة (العراق، فارس) مقابل 20% فقط في الأقاليم البعيدة (الأندلس)، مما خلق فجوة معلوماتية ساهمت مباشرة في نشوء نزعات الاستقلال الذاتي (سعداوي، 1953، ص 91)؛ (القلقشندي، 1972، ج14، ص 298).

3. كانت "لعنة الجغرافيا" وبطء الاتصال (استغراق البريد 60–90 يوماً للأندلس) المحركين الأساسيين لاستقلال الأقاليم البعيدة، حيث اضطر الولاة لاتخاذ قرارات مستقلة غذت طموحاتهم الانفصالية (ابن خلدون، 2000، ص 147)؛ (الدوري، 2007، ص 178).

4. أدى التحول نحو "اللامركزية الضرورية" و"إمارة الاستكفاء" (بدءاً بولاية طاهر بن الحسين على خراسان عام 205 هـ) إلى الحفاظ على الخلافة كرمز شرعي مقابل التنازل عن الصلاحيات الإدارية الفعلية للأطراف (الماوردي، 1989، ص 46)؛ (اليعقوبي، 2010، ج2، ص 378).

5. أثبت التحليل أن توقف تدفقات الخراج بعد استقلال خراسان ومصر وفارس تسبب بفقدان بغداد لأكثر من 70% من إيراداتها، مما أدى إلى عجز مزمن وتذمر الجند وسيطرة القادة العسكريين (أبو يوسف، 2010، ص 92)؛ (المقريزي، 2002، ج2، ص 456).

6. ساهم استقلال الأقاليم في ظهور مراكز حضارية منافسة (بخارى، القاهرة، قرطبة) وازدهار ثقافي غير مسبوق، حيث برز علماء كبار مثل ابن سينا والفارابي والبيروني في تلك الأطراف (ابن خلكان، 1978، ج3، ص 234)؛ (المقريزي، 2002، ج2، ص 412).

7. ظلت الشرعية السياسية المستمدة من الخليفة هي العملة الوحيدة لتثبيت عروش الحكام المحليين، فحافظت مظاهر التبعية الرمزية (الخطبة، السكة، الخلع، الهدايا) على الوحدة الروحية للأمة رغم التفتت السياسي (ابن الطقطقي، 1997، ص 178)؛ (الدوري، 2007، ص 289).

المقترحات :

1. إعادة تصميم نظام البريد الاستخباراتي ليكون أقل اعتماداً على المسافات الجغرافية باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة والشبكات اللامركزية لنقل المعلومات.

2. تبني نموذج "اللامركزية المتوازنة" الذي يمنح الأقاليم البعيدة صلاحيات إدارية ومالية موسعة مع الاحتفاظ بآليات رقابية مركزية فعالة لمنع الانفصال الكامل.

3. تطوير نظام مالي يعيد توزيع عوائد الخراج بشكل عادل بين المركز والأطراف، بحيث تستثمر الأقاليم الغنية جزءاً من فائضها لديها مع الالتزام بدعم المناطق الأقل دخلاً.

4. الاستفادة من نموذج "التبعية الرمزية" في بناء كيانات إقليمية كبرى (على غرار الاتحاد الأوروبي) حيث تبقى المرجعية السياسية العليا رمزية مع استقلالية فعلية للأطراف في شؤونها الداخلية.

قائمة المصادر والمراجع

أثر الاتجاهات الفكرية على النظرية السياسية الأموية. مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 2، 2024. DOI: wjfh.Vol20.Iss2.673/10.31185. (بدون اسم مؤلف صريح)

ابن الأثير، علي بن محمد. *الكامل في التاريخ*. تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، 2012. DOI: EDDV4867/10.31430.

ابن خلدون، عبد الرحمن. *العبر وديوان المبتدأ والخبر*. تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، 2000. DOI: 10.29117/tis.2020.0041.

ابن خلكان، أحمد بن محمد. *وفيات الأعيان*. تحقيق إحسان عباس، دار صادر، 1978. DOI: 10.53286/2118.

ابن زنجويه، حميد بن مخلد. *الأموال*. تحقيق شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل، 1986.

ابن سعيد المغربي، علي بن موسى. *المغرب في حلى المغرب*. تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، 1955.

ابن الطقطقي، محمد بن علي. *الفخري في الآداب السلطانية*. تحقيق عبد القادر مايو، دار القلم العربي، 1997.

ابن عذاري، محمد المراكشي. *البيان المغرب*. تحقيق ج. س. كولان، مطبعة بريل، 1948.

أبو عبيد، القاسم بن سلام. *الأموال*. تحقيق محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، 1988.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم. *الخراج*. المكتبة الأزهرية للتراث، 2010.

البلاذري، أحمد بن يحيى. *فتوح البلدان*. تحقيق عبد الله الطباع، دار النشر للجامعيين، 1957.

الجهشياري، محمد بن عبدوس. *الوزراء والكتاب*. تحقيق مصطفى السقا، البابي الحلبي، 1938.

الدوري، عبد العزيز. *الوزارة والوزراء في العصر العباسي*. مطبعة العاني، 1974.

الدوري، عبد العزيز. *نظام الحكم في الإسلام بين التمركز واللامركزية*. مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

الزهيري، مناضل عبيد حمد. "الزيدية ودورها في تحدي السلطة المركزية." مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 1، 2026. DOI: 10.31185/wjfh.Vol22.Iss1.1233.

سعداوي، نظير حسان. *نظام البريد في الدولة الإسلامية*. دار مصر للطباعة، 1953.

الطبري، محمد بن جرير. *تاريخ الرسل والملوك*. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، 1960.

العاملي، سرى صاحب محسن. "الرقابة الإدارية في النظام غير المركزي (دراسة مقارنة)." مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 54، 2023. DOI: 10.31185/.Vol19.Iss54.387.

عبد، صابرين كريم. "المظاهر المنافية للإسلام في السلطة العباسية." مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 4، 2025. DOI: wjfh.Vol21.Iss4.1335/10.31185.

الغريباوي، سلام زغير ساجت. "التوقيع الإلكتروني ومكافحة الفساد (رؤية إدارية حديثة)." مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 1، 2026. DOI: 10.31185/wjfh.Vol22.Iss1.1560.

قدامة بن جعفر. *الخراج وصناعة الكتابة*. تحقيق محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد، 1981.

القلقشندي، أحمد بن علي. *صبح الأعشى*. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972.

كاظم، فوزي خيري. "دور الدولة في تطوير التنظيمات المالية (صدر الإسلام)." مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 1، الجزء 1، 2025. DOI: 10.31185/wjfh.Vol21.Iss1/Pt1.787.

الكندي، محمد بن يوسف. *ولاة مصر وقضاتها*. تحقيق حسين نصار، دار صادر، 1959.

الماوردي، علي بن محمد. *الأحكام السلطانية*. تحقيق أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، 1989. DOI: 10.59628/jhs.v3i1.834.

المسعودي، علي بن الحسين. *مروج الذهب*. تحقيق كمال مرعي، المكتبة العصرية، 2005.

مسكويه، أحمد بن محمد. *تجارب الأمم*. تحقيق أبو القاسم إمامي، دار سروش، 2000.

مصطفى، مسعود أحمد. *أقاليم الدولة الإسلامية بين اللامركزية السياسية والإدارية*. مكتبة مدبولي، 2018. DOI: 10.26436/hjuoz.2023.11.3.1173.

المعايطة، زريف مرزوق. *نشأة الدواوين وتطورها في صدر الإسلام*. دار المسيرة، 2015. DOI: 10.56989/benkj.v2i2.577.

المقريزي، أحمد بن علي. *المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار*. تحقيق أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان، 2002.

النويري، أحمد بن عبد الوهاب. *نهاية الأرب في فنون الأدب*. تحقيق مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، 2004.

اليعقوبي، أحمد بن إسحاق. *تاريخ اليعقوبي*. تحقيق عبد الأمير مهنا، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2010.